



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
تخصص: مالية بنوك وتأمينات
بغنوان :

دور التأمين الفلاحي كأداة لإدارة المخاطر في القطاع الفلاحي دراسة حالة
للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
CRMA ورقلة فترة 2023-2025

من إعداد الطالبين:

- يحي فدان
- خير الدين بوحفص

- نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/05/24

- أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ/ ليلي مقدم (أستاذ التعليم العالي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- أ/ خمقاني عبد الهادي (أستاذ التعليم العالي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
- أ/ بركة محمد (أستاذ حاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي: 2026/2025



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
تخصص: مالية بنوك وتأمينات
بغنوان :

دور التأمين الفلاحي كأداة لإدارة المخاطر في القطاع الفلاحي دراسة حالة
للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
CRMA ورقلة فترة 2023-2025

من إعداد الطلبة:

- يحي فدان
- خير الدين بوحفص

- نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/05/24

- أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ/ ليلي مقدم (أستاذ التعليم العالي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- أ/ خمقاني عبد الهادي (أستاذ التعليم العالي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
- أ/ بركة محمد (أستاذ حاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي: 2026/2025



الإهداء

إذا كان الإهداء جزءاً من الوفاء أهدي هذا البحث:

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخراً، إلى من كلّه الله بالمهبة والوقار، إلى من حصّد

الأشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلاً منها، ولم يحن ظمري أبداً ما كان يحمله، لكن ليحملني،

من أجليّ أنحنى وكنت أحبب عن نفسي مطالبها فكان يكشف عما أشتهي الحُبّاء. فشكراً

لكونك أبدي.

إلى من علمتني الأخلاق قبل أن أعلمها، إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة، إلى اليد الخفية التي

أزالت عن طريقي العقبات، ومن ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلاً ونهاراً أمي، محبوبتي

وملسمتي.

وإلى من وهبني الله نعمة وجودهم، إلى مصدر قوتي، وأرضي الصلابة، وجدار قلبي المتين

إخوتي وأخواتي،

وإلى من إن ضاقت بي الدنيا وسعت بخطاهم، وإن سقطت، كانوا أول من رفعوني بكلامهم،

إلى من رافقني بالقلب قبل الدرب أصحائي الأبية

طويبت صفحة من التعب وسجلت في تاريخي فخراً لا ينسى. لم أعد أتساءل عن ملامح الوصول فقد

رأيتها في عيوني. تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمة الانتظار. ها هي الخطى التي

كانت تتعثّر أحياناً قد وجدت مستقرها في قمة الإنجاز، وبين طيات الطريق تنفست سلاًماً وفرحاً

وامتناناً

يحي فدان

الإهداء

إذا كان الإهداء جزءاً من الوفاء أهدي هذا البحث:

إلى صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة الذي كان له الفضل الأول في بلوغي مستوى

التعليم العالي فلم يبخل علي طيلة حياته والذي العزيز أطل الله في عمره

إلى من كان دماؤها سر نجاحي ومن وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت أقدامها وقرأها

في كتابه العزيز أمي الحبيبة

إلى ملاذي وقوتي وسندي بعد الله سبحانه إخوتي وأخواتي

إلى من جمعتني بهم الأيام أصدقائي الغاليين

إلى جميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون

أهدي لكم هذا العمل المتواضع.

بوحفص خير الدين

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة والصبر على المشقة فالحمد لله كثيراً.

الشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف

"عبد الهادي خمقاني" على كل ما قدمه من توجيهات وإرشادات في إنجاز بحثنا هذا.

كل الشكر لوالدينا العزيزين اللذين تعبوا معنا للإتمام هذا البحث.
ولن أنسى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الذين قدموا يد المساعدة.

ونقدم جزيل الشكر إلى مشرفي التربص الميداني موظفي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقلة وكالة ورقلة لحسن معاملتهم وصبرهم معنا.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التأمين الفلاحي كآلية استراتيجية لمواجهة المخاطر التي تهدد القطاع الزراعي واستمراريته. يواجه الفلاحون تحديات جمة تتنوع بين تقلبات المناخ (كالجفاف والفيضانات) والأوبئة الحيوانية والآفات الزراعية، مما يجعل النشاط الفلاحي من أكثر الأنشطة اقتصادية عرضة للخطر.

تتمحور الدراسة حول تحليل كيفية مساهمة التأمين في تحويل الخطر من الفلاح إلى شركات التأمين، مما يضمن استقرار الدخل الفلاحي ويشجع على الاستثمار وتحديث التقنيات الإنتاجية. كما تتناول المذكرة المعوقات التي تحد من انتشار التأمين الفلاحي، مثل نقص الوعي التأميني، ضعف الدعم الحكومي، وتعقيد الإجراءات التقنية لتقييم الأضرار. خلصت الدراسة إلى أن التأمين ليس مجرد وسيلة تعويض، بل هو ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التأمين الفلاحي، إدارة المخاطر، القطاع الزراعي، التعويض، الاستقرار المالي، للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

Summary :

This study aims to highlight the importance of agricultural insurance as a strategic mechanism for addressing risks that threaten the agricultural sector and its sustainability. Farmers face numerous challenges ranging from climate fluctuations (such as droughts and floods) to animal epidemics and agricultural pests, making .farming one of the most economically vulnerable activities

The study focuses on analyzing how insurance contributes to transferring risk from the farmer to insurance companies, thereby ensuring the stability of agricultural income and encouraging investment and the modernization of production techniques. The thesis also addresses the obstacles limiting the spread of agricultural insurance, such as a lack of insurance awareness, weak government support, and the complexity of technical procedures for damage assessment. The study concludes that insurance is not merely a means of compensation, but a fundamental pillar for achieving food security and sustainable rural development.

Keywords: Agricultural Insurance, Risk Management, Agricultural Sector, Compensation, Financial Stability Regional Agricultural Mutual Fund .‘

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II-III	شكر وعرفان
IV	ملخص الدراسة
VI	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الرموز والاختصارات
أ - ج	مقدمة عامة
7	الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين الفلاحي والمخاطر المرتبطة به
8	تمهيد الفصل الأول
9	المبحث الأول: عموميات حول التأمين الفلاحي
9	المطلب الأول: مفهوم التأمين الفلاحي وعناصره
12	المطلب الثاني: مبادئ وشروط التأمين الفلاحي
14	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التأمين الفلاحي
16	المطلب الرابع: أنواع التأمين الفلاحي ومعوقاته
18	المبحث الثاني: ماهية المخاطر الفلاحية
19	المطلب الأول: مفهوم المخاطر الفلاحية

22	المطلب الثاني: أنواع المخاطر الفلاحية
25	المطلب الثالث: منتجات التأمين الفلاحي والمخاطر التي يضمنها
29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
29	المطلب الأول : الدراسات العربية
32	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
35	المطلب الثالث
37	خلاصة الفصل الأول
38	الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة (2023-2025)
39	تمهيد الفصل الثاني
40	المبحث الأول: مدخل للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة
40	المطلب الأول: تعريف ونشأة الصندوق
47	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وهيئات الصندوق
53	المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة
	المطلب الأول : طريقة الدراسة
55	المطلب الثاني : التحليل المالي والتقني لنشاط التأمين الفلاحي بالصندوق
76	المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات
79	خلاصة الفصل الثاني
80	الخاتمة العامة

84	قائمة المراجع والمصادر
87	الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	منتجات التأمين الفلاحي	25
(1-2)	تطور رقم الأعمال (الأقساط الصافية) لـ CRMA ورقلة (2023-2025)	55
(2-2)	تطور حصة معيدي التأمين (الأقساط المتنازل عنها)	57
(3-2)	معدل مساهمة معيدي التأمين	59
(4-2)	نسبة الخسارة الإجمالية: (Gross Loss Ratio)	62
(5-2)	تطور الأموال الخاصة (Capitaux Propres)	64
(6-2)	جدول حساب مؤشر الملاءة (2023 - 2025)	65
(7-2)	جدول حساب مؤشر تغطية الاحتياطيات التقنية (2023 - 2025)	67
(8-2)	تطور أرصدة الخزينة (2023 - 2025)	68

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة (تقديري)
(1-1)	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	49
(2-1)	مخطط دورة إدارة المخاطر في المؤسسة الفلاحية	50
(1-2)	تطور رقم الأعمال (الأقساط الصافية) للفترة 2025-2023	56
(2-2)	تطور حصة معيدي التأمين (الأقساط المتنازل عنها)	58
(3-2)	معدل مساهمة معيدي التأمين	60
(4-2)	نسبة الخسارة الإجمالية (Gross Loss Ratio):	62
(5-2)	تطور الأموال الخاصة (Capitaux Propres)	64

الرمز/المصطلح	المعنى باللغة العربية	المقابل باللغة الأجنبية
CRMA	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	Caisse Régionale de Mutualité Agricole
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	Caisse Nationale de Mutualité Agricole
S/P	نسبة الخسارة إلى الأقساط	Sinistres aux Primes (Loss Ratio)
TFT	جدول تدفقات الخزينة	Tableau des Flux de Trésorerie
TVA	الضريبة على القيمة المضافة	Taxe sur la Valeur Ajoutée
LR	نسبة الخسارة	Loss Ratio

مقدمة

• توطئة

يُعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، لما يساهم به في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، ودعم النمو الاقتصادي. غير أن هذا القطاع يتميز بخصوصية تجعله أكثر عرضة لمختلف المخاطر الطبيعية والاقتصادية والبيولوجية، كالجفاف والفيضانات والآفات الزراعية وتقلبات الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلبًا على مردودية الإنتاج الفلاحي واستقرار دخل الفلاحين.

وفي ظل تزايد هذه المخاطر وتعقدتها، برزت الحاجة إلى تبني آليات فعالة للحد من آثارها والتخفيف من انعكاساتها على النشاط الفلاحي، ويُعتبر التأمين الفلاحي من أهم هذه الآليات، إذ يهدف إلى توفير الحماية المالية للفلاحين من خلال تعويضهم عن الخسائر الناجمة عن تحقق المخاطر المؤمن ضدها، مما يساهم في ضمان استمرارية النشاط الزراعي، وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

وتكتسي دراسة التأمين الفلاحي أهمية بالغة بالنظر إلى دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين، ومساهمته في تعزيز الأمن الغذائي والحد من آثار الكوارث الطبيعية على القطاع الزراعي. ومن هذا المنطلق جاءت هذه المذكرة الموسومة بـ «دور التأمين الفلاحي كأداة لإدارة المخاطر الفلاحية»، بهدف إبراز الإطار النظري للتأمين الفلاحي، وتحديد مختلف المخاطر التي تواجه النشاط الفلاحي، مع دراسة مدى فعالية التأمين الفلاحي في إدارتها والتقليل من آثارها السلبية على القطاع الفلاحي والاقتصاد الوطني.

التساؤل الرئيسي

ما مدى مساهمة التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الفلاحية لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA

ورقلة ؟

التساؤلات الفرعية

- 1- ما واقع التأمين الفلاحي وأهم آلياته المعتمدة في مواجهة المخاطر الفلاحية لدى صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة؟
- 2- ما هي المخاطر الفلاحية التي تواجه القطاع الفلاحي وما مدى تأثيرها على النشاط الفلاحي لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة ؟
- 3- ما مدى تأثير التأمين الفلاحي في التقليل من المخاطر الفلاحية وتحقيق استقرار النشاط الفلاحي لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة ؟

الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

يساهم التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الفلاحية والتقليل من آثارها السلبية لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA ورقلة.

الفرضيات الفرعية:

- 1- يعتمد التأمين الفلاحي على مجموعة من الآليات التي تساهم في حماية النشاط الفلاحي من المخاطر لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA ورقلة.
- 2- يتعرض القطاع الفلاحي إلى مجموعة من المخاطر الطبيعية والاقتصادية التي تؤثر سلباً على الإنتاج الفلاحي لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA ورقلة.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأمين الفلاحي والتقليل من المخاطر الفلاحية للصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA ورقلة.

الدوافع لاختيار الموضوع

- أسباب ذاتية :الرغبة في التعمق في مجال التأمين الفلاحي كونه تخصصاً حيويًا يربط بين العلوم المالية والمحاسبية والواقع الاقتصادي للمنطقة .

- أسباب موضوعية: الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في الجزائر، وضرورة دراسة آليات حمايته من المخاطر المتزايدة (الجفاف، الفيضانات) لضمان الأمن الغذائي .
- القيمة العلمية: ندرة الدراسات الميدانية الحديثة التي تحلل المؤشرات المالية لـ **CRMA** ورقلة للفترة من 2023 إلى 2025 باستخدام أساليب التحليل الإحصائي والمحاسبي المتقدمة .

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية: المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بدراسة حديثة تتناول التأمين الفلاحي في البيئة الصحراوية، والربط بين المفاهيم النظرية للمخاطر والتطبيقات المحاسبية والتقنية المعاصرة .
- الأهمية العملية: مساعدة القائمين على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (**CRMA**) بورقلة في تقييم أدائهم المالي والتقني للفترة (2023-2025) من خلال تحليل نسب الملاءة والسيولة .
- دعم القطاع الفلاحي: إبراز دور التأمين كآلية لحماية الفلاحين من تقلبات المناخ والأخطار الطبيعية، مما يساهم في ضمان استقرار دخلهم وتحقيق التنمية الريفية المستدامة .
- صناعة القرار: تقديم مؤشرات رقمية دقيقة حول علاقة التعويضات بالأقساط، مما يساعد شركات التأمين على تحسين سياسات اكتتاب المخاطر وإعادة التأمين.

أهداف الدراسة

- إبراز المفاهيم النظرية للتأمين الفلاحي وتحديد طبيعة المخاطر التي تهدد القطاع .
- تقييم الملاءة المالية والسيولة النقدية للصندوق لضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الفلاحين .
- الخروج بتوصيات عملية تساهم في تطوير الأداء التأميني وجذب أكبر عدد من المكتتبين في البيئة الصحراوية .

المنهج المتبع

- **المنهج الوصفي:** لاستعراض الإطار النظري للتأمين والمخاطر الفلاحية وتوصيف هيكل الصندوق .
- **المنهج التحليلي:** لتقييم البيانات المستخرجة من القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج) للفترة 2023-2025.
- **دراسة الحالة:** من خلال تتبع دورة حياة العقد التأميني وإجراءات التعويض لنموذج واقعي داخل الصندوق .

أدوات جمع البيانات

- **المصادر الأولية:** الوثائق الرسمية للصندوق، القوائم المالية الختامية، والمقابلات مع موظفي مصلحة الإنتاج والحوادث .
- **المصادر الثانوية:** الكتب، الأطروحات الأكاديمية السابقة، والنصوص التشريعية المنظمة للقطاع في الجزائر .
- **البرامج الإحصائية:** استخدام برنامج Excel لتحليل النسب المالية واستخراج مصفوفات العلاقة بين المتغيرات .

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بولاية ورقلة .
- **الحدود الزمانية:** الفترة المالية الممتدة من يناير 2023 إلى ديسمبر 2025 .

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين أساسيين، يتبعهما عرض للنتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين الفلاحي والمخاطر المرتبطة به

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية للموضوع من خلال أربعة مباحث :

- **المبحث الأول:** عموميات حول التأمين الفلاحي (مفاهيمه، خصائصه، وعناصره) .

- **المبحث الثاني:** ماهية المخاطر الفلاحية (تعريفها، أنواعها، ومصادرها) .
- **المبحث الثالث:** دور التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر (التعويض، استقرار الدخل، ودعم الاستثمار) .
- **المبحث الرابع:** عرض ونقد الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) ومقارنتها بالدراسة الحالية .

الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بورقلة

ينتقل البحث إلى الجانب التطبيقي الميداني من خلال أربعة مباحث :

- **المبحث الأول:** تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة (النشأة، المهام، والهيكل التنظيمي) .
- **المبحث الثاني:** منهجية وأدوات الدراسة (المنهج المتبع، المتغيرات، وأسلوب جمع البيانات) .
- **المبحث الثالث:** التحليل المالي والتقني لنشاط الصندوق للفترة 2023-2025 (تحليل الأقساط، التعويضات، والملاءة المالية) .
- **المبحث الرابع:** دراسة دورة حياة العقد التأميني وإجراءات التعويض (دراسة حالة واقعية) .

خاتمة المذكرة: تشمل مناقشة النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات، مع تقديم جملة من التوصيات والآفاق المستقبلية للبحث

الفصل الاول الإطار النظر
للتأمين الفلاحي والمخاطر
المرتبطة به

تمهيد

يُعتبر التأمين الفلاحي من أهم الآليات الحديثة التي أوجدتها الأنظمة الاقتصادية لمواجهة المخاطر التي تهدد النشاط الزراعي، نظراً للطبيعة الخاصة للقطاع الفلاحي الذي يتأثر بشكل كبير بالعوامل الطبيعية والاقتصادية والبيولوجية. وقد أدى تزايد هذه المخاطر وتنوعها إلى بروز الحاجة إلى نظام تأميني يضمن حماية الفلاحين من الخسائر المحتملة ويساهم في استقرار الإنتاج الزراعي واستمراريته.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري للتأمين الفلاحي من خلال التطرق إلى مفهومه وخصائصه وأهميته وأهدافه، ثم إبراز مختلف المخاطر الفلاحية التي تواجه النشاط الزراعي، مع بيان دور التأمين الفلاحي في الحد من آثارها وإدارة تداعياتها، باعتباره أداة أساسية لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

المبحث الأول: عموميات حول التأمين الفلاحي

سنتناول فيه المفاهيم الأساسية لهذا النوع من التأمين، بالإضافة إلى خصائصه وأهم الأركان التي يقوم عليها .

المطلب الأول: مفهوم التأمين الفلاحي وعناصره

تتعدد المقاربات التي تهدف إلى ضبط مفهوم التأمين الفلاحي نظراً لتنوع مجالاته وتقاطعاته الاقتصادية والقانونية. وفيما يلي سنعرض جملة من التعاريف التي تبرز ماهيته، مع تحديد العناصر الأساسية التي يقوم عليها هذا النوع من التأمين.

الفرع الأول: تعريف التأمين الفلاحي

تعددت التعريفات المتعلقة بالتأمين الفلاحي نظراً لتنوع مجالاته وارتباطه بالجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. ويُعرف التأمين الفلاحي بأنه نظام يهدف إلى حماية النشاط الزراعي من مختلف المخاطر التي قد تصيب الإنتاج النباتي أو الحيواني، وذلك من خلال تقديم تعويضات مالية للفلاحين مقابل أقساط تأمينية يتم دفعها مسبقاً.

و تم تعريفه أيضا على أنه "الغطاء التأميني لحماية المنتج نفسه ومحصولاته وحيواناته ومنتجاته البستانية والغابية المعدات وآليات الإنتاج، أي هو حماية المجتمع الفلاحي بكامله:

وعرف أيضا بأنه نظام يهدف إلى توفير الأمان للمجتمع الفلاحي عبر تقديم ضمانات شاملة تمتد لتغطي الإنتاج النباتي والحيواني، وكافة الممتلكات المرتبطة بالنشاط، بما يضمن استمرارية العمل الفلاحي وحماية الفرد من المخاطر الشخصية والمهنية¹.

يعرف التأمين الفلاحي كذلك بأنه وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من مزارعين والمشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على تأمين المحاصيل الزراعية فقط، وإنما يشمل الماشية الغابات الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية².

¹ محمد عوض الكريم الحسين الحسن مريم يوسف الجيلي أحمد " تطبيق ومعوقات تطبيق التأمين الزراعي في السودان - دراسة حالة تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في مشروع الجزيرة ."، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة ودمدني، الجزيرة 9السودان المجلد 02 العدد 01 2011، ص3

² وردة بلقاسم العياشي، تأثير منظمة التجارة العالمية في تعزيز نظام التأمين الزراعي بالجزائر. مجلة الحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، المجلد 03 العدد 35، 2019، ص 881.

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف التأمين الفلاحي بأنه الدرع الواقي للمزارع ضد شتى مخاطر الإنتاج النباتي والحيواني . ويقوم هذا النظام على التزام الفلاح بدفع أقساط مالية مقابل تعهد شركة التأمين بجبر أضراره عند تحقق الخطر، وفق شروط تعاقدية مسبقة

الفرع الثاني: خصائص التأمين الفلاحي

هناك العديد من الخصائص التي يتميز بها التأمين الفلاحي عن باقي التأمينات الأخرى، نذكر منها ما يلي:

توزيع الخسائر: يقوم التأمين الفلاحي على مبدأ توزيع الخسائر التي قد تصيب عددًا محدودًا من الفلاحين على مجموع المشتركين في نظام التأمين، وذلك من خلال الأقساط المدفوعة.

دفع الخسارة العرضية: يهدف التأمين إلى تعويض الخسائر غير المتوقعة التي تحدث بصورة عرضية وخارجة عن إرادة المؤمن له.

تحويل الأخطار: حيث تنتقل أعباء الأخطار من المؤمن له إلى شركة التأمين التي تتمتع بمركز مالي قوي. يمكنها من تحمل الخسارة ودفع قيمتها بدلًا من أن يتحملها المؤمن له

التعويض: التعويض يكون للخسائر التي تم التأمين عليها، إذ تعود إلى وضعها الأصلي قبل تعرضها للأخطار ما أمكن¹:

التقلبات الكبيرة في الخسائر من عام إلى آخر يجعل من التأمين عملاً غير مربح

تقلب حجم الخسائر: يتأثر التأمين الفلاحي بتقلبات كبيرة في حجم الخسائر من سنة إلى أخرى نتيجة العوامل الطبيعية والمناخية .

خصوصية الطلب على التأمين الزراعي: يتميز طلب الفلاحين على التأمين الزراعي بخصوصية تختلف عن باقي أنواع التأمين، حيث يأمل الفلاح في الحصول على التعويض عند وقوع الخطر مع رغبته في الوقت نفسه بعدم وقوعه..²

¹ فاطمة بوراس، " تشخيص واقع التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الإبداع، جامعة علي لوئيسي البلدية الجزائر، المجلد 11، العدد A01 30/06/2021، ص 219

² محمد عوض الكريم الحسين الحسن مريم يوسف الجيلي أحمد مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفرع الثالث: عناصر التأمين الفلاحي

نميز في عملية التأمين الفلاحي خمسة عناصر نوردتها كما يلي¹:

أولاً: عقد التأمين الفلاحي

يُعد الوثيقة القانونية المكتوبة التي تنظم العلاقة بين أطراف التأمين، و يحدد الشروط والالتزامات المتبادلة وفترة سريان التغطية . حيث يتميز بمرونته في شمول مجالات تأمينية متنوعة، سواء تم إبرامه بصفة فردية لكل فلاح أو بصيغة جماعية .

ثانياً: قسط التأمين الفلاحي

يسمى بدفعة التأمين وهو المبلغ الذي يلتزم الفلاح بدفعه دوريا شهريا أو سنويا إلى جهة التأمين، ويحدد من قبل المؤمن وفق أسس تقنية رياضية معروفة

ثالثاً: الفلاح أو المؤمن له

هو ذلك الطرف الذي يتلقى التعويض المناسب أو ما يسمى بمبلغ التأمين الفلاحي من قبل المؤمن عن الخسائر الناتجة عن تحقق المخاطر التي تسببت بالخسائر، وذلك مقابل أقساط تؤدي دوريا لجهة التأمين

رابعاً: مبلغ التأمين الفلاحي أو التعويض

وهي القيمة المالية التي يتعهد المؤمن (شركة التأمين أو الصندوق) بدفعها للمزارع عند وقوع الخطر المؤمن منه، وذلك بهدف جبر الأضرار التي لحقت به وإعادته إلى وضعه المالي السابق قبل وقوع الحادث

خامساً: جهة التأمين الفلاحي أو المؤمن

هي الطرف الذي يتولى تعويض الفلاح الذي يلتزم بدفع الأقساط طيلة مدة التأمين، وغالبا ما تكون جهات التأمين الفلاحي جهات حكومية أو صناديق متخصصة.

¹ فاطمة بوراس مراد محفوظ مرجع سبق ذكره، ص 154.

المطلب الثاني: مبادئ وشروط التأمين الفلاحي

الفرع الأول : مبادئ التأمين الفلاحي

يقوم التأمين الفلاحي على مجموعة من المبادئ القانونية والشروط التقنية التي تضمن صحة التعاقد وتحقيق الهدف من الحماية، ويمكن تفصيلها كما يلي:

يقوم التأمين الفلاحي على المبادئ التالية¹:

1. **مبدأ التعويض** عقد التأمين الفلاحي هو عقد ذو صفة تعويضية أي عقد يهدف إلى تعويض المؤمن له من الضرر الذي قد يلحق به من جراء تحقق الخطر المؤمن عليه، وذلك في حدود الضرر الذي لحقه بحيث لا يؤثر على حالة المؤمن له يجعله في حالة أحسن من الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر ولا يكون مصدر إثراء بل إن مرماه هو تعويض الضرر الحقيقي الحاصل للمؤمن له ومبلغ التأمين لا يمكن اعتباره في جميع الحالات إلى حد أقصى يسأل عنه المؤمن.
2. **مبدأ المصلحة**: ومعنى المصلحة أن يكون المؤمن له أو للمستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن له، وهاته المصلحة هي موضوع التأمين، ويشترط في هذه المصلحة أن تكون ذات قيمة مالية وأن تكون مشروعة غير مخالفة للنظام العام.
3. **مبدأ الكارثة المعنوية**: نقصد بالكارثة المعنوية تغير سلوك المؤمن له بعد أن يتعاقد على التأمين، أي أنه يعتمد عدم القيام بإجراءات تقلل من نتائج المخاطر كان سيقوم بها لو أنه لم يتعاقد على التأمين.
4. **مبدأ التحديد العكسي**: كلما كان الأفراد معرضين للخطر كلما كان لديهم ميل للتأمين، من بين العقوبات الأساسية أمام تطور التأمين الفلاحي هو الصفة النظامية.
5. **الصفة النظامية** هي تلك العقوبات الأساسية التي تقف أمام تطور التأمين الفلاحي، وهي مخاطر مرتبطة، وهذا يعني أن عدد كبير من الأفراد قد يتعرض لنفس الخطر في نفس الوقت.

¹ عبد الكريم عبد الله التأمين البري: دراسة تحليلية وشرح لعقود التأمين مصنع الكتاب للشركة التونسية للتوزيع، الطبعة الثانية، تونس، 1985، ص ص 135-136

الفرع الثاني : شروط التأمين الفلاحي

لا يمكن التأمين على المخاطر إلا من قبل شركة التأمين، إذا تم استيفاء شروط معينة:

1. إمكانية إعطاء الفلاح تعويضاً عبارة عن قيمة نقدية: يتعلق هذا الشرط بالاتفاقيات التي تبرم بين الفلاح وشركة التأمين لاسيما عندما يتعلق الأمر بتقييم الخسائر بطبيعتها، بحيث يستوجب إمكانية قياس قيمة الخسارة، خاصة الخسائر التي تكون بسبب عواصف حرائق زلازل فيضانات وغيرها، أو مثل الحوادث التي لا يمكن معرفة طبيعتها جيداً مثل الكائنات المعدلة وراثياً وغيرها.
2. يجب أن تكون المخاطر قابلة للتجميع يتمثل دور شركات التأمين في تجميع المخاطر التي يتعرض لها الفلاح وتغطيتها وبالتالي فهي تتمتع بحرية قبول أو رفض طلبات التأمين الموجهة إليها.¹
3. أن يكون الحادث أمراً مستقبلياً : حيث أنه إذا كان الخطر قد وقع فعلاً عند إبرام العقد أو كان قد زال فلن يقوم عقد التأمين مطلقاً.
4. أن يكون الحادث غير محقق الوقوع أي أنه لا يعرف في البداية ما إذا كان سيقع أو لا.
5. أن يكون الخطر مستقلاً عن إرادة الطرفين بمعنى أنه ينبغي أن يكون الخطر غير متعلق بمحض إرادة الطرفين لأنه إذا حصل ذلك انتفى عنصر الاحتمال فلا يمكن التأمين.²

¹ Philippe Trainar, Patrick Thourot, GESTION DE L'ENTREPRISE D'ASSURANCE: toutes les activités de l'entreprise d'assurance -impact des nouvelles technologies sur la stratégie -nouvelles réglementations prudentielles et de conformité, DUNOD, 2 em édition, MANAGEMENT SUP, PARIS, 2017, p5.

² أبي الفضل هاني ابن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري، التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق العقود الشرعية منها، دار العصماء، الطبعة الأولى، سوريا، 2009، ص 53

المطلب الثالث : أهمية و أهداف التأمين الفلاحية

الفرع الأول :أهمية التأمين الفلاحي: تكمن أهمية التأمين الفلاحي فيما يلي:

- تمكين المزارع من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمان مؤكد للإنتاج الزراعي؛
- يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، ومن ذلك أيضا نقل وتوطين التقنية العالمية، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج؛
- يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح ويحقق له الاستقرار فتهيئ الظروف للتنمية المضطربة والمستدامة؛
- يساعد التأمين الفلاحي على التوسع الفلاحي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد؛
- يساعد التأمين الفلاحي على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛
- التأمين يزيد من الاستثمارات في الريف وبذلك تقل الهجرة من الريف إلى المدن؛¹

الفرع الثاني :أهداف التأمين الفلاحي

يعد التأمين الفلاحي من الأدوات الأساسية لإدارة المخاطر الزراعية، ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ومن أهمها ما يلي:

- 1 -حماية الفلاحين من المخاطر الطبيعية** يهدف التأمين الفلاحي إلى حماية الفلاحين من الخسائر الناتجة عن المخاطر الطبيعية مثل الجفاف، الفيضانات، البرد، الآفات الزراعية، والأمراض النباتية والحيوانية، مما يساعد على استقرار النشاط الزراعي واستمراريته؛²

¹ عز الدين فلاح، التأمين مبادئه، أنواعه، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ص 159
² محمد عبد الكريم، التأمين الزراعي وإدارة المخاطر الزراعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 45.

- 2 - **ضمان استقرار دخل الفلاحين** يساهم التأمين الفلاحي في تعويض الفلاحين عن الخسائر التي يتعرضون لها، مما يساعد على استقرار دخلهم وتحسين ظروفهم المعيشية وتقليل تقلبات الدخل الزراعي¹؛
- 3 - **تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي** يساعد التأمين الفلاحي على تشجيع الفلاحين والمستثمرين على توسيع نشاطهم الزراعي واعتماد التقنيات الحديثة، لأن التأمين يقلل من المخاطر المرتبطة بالإنتاج الزراعي²؛
- 4 - **دعم التنمية الفلاحية** يساهم التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية من خلال ضمان استمرارية الإنتاج الزراعي وتقليل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية³؛
- 5 - **تسهيل الحصول على التمويل الزراعي** يعتبر التأمين الفلاحي ضماناً للمؤسسات المالية، مما يسهل حصول الفلاحين على القروض الزراعية من البنوك والمؤسسات المالية⁴؛
- 6 - **تعزيز الأمن الغذائي** من خلال حماية الإنتاج الزراعي وضمان استمراريته، يساهم التأمين الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد⁵؛
- 7 - **التقليل من الأعباء المالية على الدولة** يساهم التأمين الفلاحي في تقليل تدخل الدولة لتعويض الفلاحين بعد الكوارث الطبيعية، حيث تتحمل شركات التأمين جزءاً كبيراً من هذه المخاطر⁶؛

¹ عبد الغني دالي، اقتصاديات التأمين الزراعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 67.

² أحمد قريشي، دور التأمين الفلاحي في دعم التنمية الزراعية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، 2018، ص 34.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، التأمين الزراعي وإدارة المخاطر، 2017.

⁴ حسن علي حسين، التمويل الزراعي والتأمين الفلاحي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 91.

⁵ عبد الرحمن توفيق، إدارة المخاطر الزراعية والتأمين الزراعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 52.

⁶ عبد الكريم سلامة، التأمين الزراعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الزراعي، العدد 8، 2019، ص 23.

المطلب الرابع: أنواع التأمين الفلاحي ومعوقاته

يعتبر التأمين الفلاحي ضرورة ملحة للفلاحين فهم بحاجة إلى الأمان، ففي كل الأزمنة بحث الانسان على حماية نفسه وممتلكاته ضد الأخطار التي تواجهه.

الفرع الأول : أنواع التأمين الفلاحي

ويتضمن التأمين الفلاحي أنواع عديدة تتمثل فيما يلي:

1. **تأمين الناتج** ويتوفر في العادة للمحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية الماشية (اللحم)، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني مما يجعل التأمين فيه أكثر صعوبة وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع¹.
2. **تأمين الدخل** هذا النوع يعد من أكثر الأنواع جاذبية للمزارعين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل المزارع بشكل مباشر إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي، حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة المزارع لأعماله، بالإضافة إلى أن المزارع يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله وهذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزيع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة الأقساط المناسبة.
- 3 **تأمين الأسعار** : وهو تأمين ضمان الحد الأدنى من الدخل للمزارعين، وهذا معمول به في البلدان المتقدمة وللمحاصيل التي تتوفر لها بورصة في بلد معين كالقهوة والقطن، بحيث تكون الأسعار معروفة بدقة وبصورة يومية، كما تقوم بعض الحكومات أحيانا بضمان الحد الأدنى من الأسعار وشراء الإنتاج من المزارعين وفقا لسعر محدد إذا انخفضت الأسعار عن ذلك السعر المحدد، وهذا معمول به في محاصيل الحبوب في البلدان التي لديها نقص كبير في احتياجاتها من الحبوب أبي الفضل هاني ابن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري².

¹ سليمان السيد أحمد التأمين الزراعي في السودان لتجربة إحدى شركات التأمين الزراعي، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، 40

² سريدي صهييب و بنز عزع رابع دور التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية برج بوعريش " السنة الجامعية 2020-2021 ص 21

4. **تأمين العائد** هو خليط بين تأمين الناتج وتأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من هذين النوعين، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح¹.

الفرع الثاني: معوقات التأمين الفلاحي

من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها التطبيق السليم والمجدي لبرامج التأمين الفلاحي نجد:

1. انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي وعدم توفر بيئة قانونية مناسبة لتطبيق برامج التأمين إن نجاح أي برنامج تأمين يقتصر في توفر قدر كاف من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل استيعاب وفهم مبادئ ومتطلبات نجاح وأهمية التأمين، وأهمها تسديد الالتزامات المطلوبة في انتظار التعويضات، وأن تتوفر لدى جميع المعنيين الإحساس بالمسؤولية والشعور بأن نجاح مؤسسة التأمين لا يكون بمدى ما يحصلون عليه من تعويضات وإنما هو رهن بمدى تعاونهم ودعمهم لها.

2. ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ يتطلب نجاح أي برنامج للتأمين فور توفر سلسلة من الإحصائيات عن المناخ والإنتاجية للمحاصيل المختلفة وقاعدة شاملة للبيانات، عن كل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية الزراعية.

3. ضعف القدرات الإدارية والتقنية وغياب التجربة التأمينية: إن نجاح التأمين مرهون بقدرة الجهات المسؤولة على العمل وفق مبادئ الإدارة الرشيدة والمصادقية والعدل في التطبيق والتنفيذ.

4. تحصيل أقساط التأمين: هي من أصعب وأخطر المشاكل التي تواجه شركات التأمين الفلاحي وخاصة عندما يكون التأمين إجباريا لجميع المزارعين، فتحصيل الأقساط يحتاج إلى متابعة مستمرة تنطوي على تكاليف إدارية عالية، وقد تكون هناك مماطلة من البعض أحيانا وعزوفاً عن دفع الأقساط أحيانا أخرى، مما يؤدي بوجود شركة التأمين للخطر².

5. الخطر الأخلاقي: هو من أهم المخاطر التي تواجه التأمين الفلاحي بمختلف أنواعه، إذ يقوم المؤمن له بعدم تفادي المخاطر، أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من المؤثرات المناخية، أو حماية حيواناته من الأمراض، لأنه يرى

¹ سمير عبد الحميد عريقات التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، 2004 ص12

² العيد قريشي، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10 ، الجزء 01 ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ماي 2017، ص 276.

التعويض أكثر إغراء له، كما قد يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو في المحاصيل التي زرعها، أو أن يتأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات وغيرها.

6. الاختيار العكسي يعني أن يدخل في التأمين أصحاب المخاطر العالية ويتحاشاه ذوو المخاطرة القليلة، وهذا يعني حصول شركة التأمين على أقساط قليلة وتكبتها لتعويضات كبيرة مما يؤدي إلى إفلاس شركة التأمين.

7 استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة يحدث ذلك للدول النامية بصورة أكبر، عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على مؤسسة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة من مداخيلهم الأخرى.¹

المبحث الثاني : ماهية المخاطر الفلاحية

يتعرض الانسان منذ عصور قديمة لأخطار عديدة ينتج عنها إما خسارة مالية أو تصيب نفسه أو أسرته أو غيرهم، حيث ينشأ الخطر نتيجة وقوع الفرد متخذ القرار تحت تأثير عنصر عدم التأكد والاحساس بعدم تحقق كامل النتائج، ويتطلب أي قرار استثماري في أي قطاع التنبؤ بالأحداث المستقبلية بطريقة صريحة أو ضمنية، حيث يعتبر القطاع الفلاحي أكثر القطاعات عرضة للمخاطر عن نظيراتها من القطاعات الأخرى، فهو يتعرض لمخاطر طبيعية متنوعة هذا ما يدفعه للجوء إلى التأمين والذي يعتبر من الأساليب لمواجهة هذه الأنواع من المخاطر.

وسنحاول في هذا المبحث أن نتعرض لمفاهيم حول المخاطر الفلاحية بشكل عام من مفهوم المخاطر بصفة عامة ومفهوم المخاطر الفلاحية بصفة خاصة في المطلب الأول، إلى أنواع المخاطر الفلاحية في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد تطرقنا فيه إلى مصادر هذه المخاطر.

¹ Ramiro Leurriez, assurance Agricole, 2009 La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, Banque Mondiale 2009.

Siteresources.worldbank.org/.../Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الفلاحية

تعتبر المخاطر أحداث غير مرئية وغير مرغوبة في المستقبل وتتغير تعاريفها حسب المجال التي توجد فيه، فقد أصبح القطاع الفلاحي أكبر عرضة للأخطار التي تختلف من حيث حدتها، وللتعريف بالمخاطر الفلاحية سنتطرق أولاً إلى مفهوم المخاطر ثم إلى مفهوم المخاطر الفلاحية.

الفرع الأول : مفهوم المخاطر

يمكن تعريف المخاطر كما يلي:

1 المخاطر كما ورد تعريفها في قاموس وبستر بأنها خطر أو مجازفة أو التعرض إلى خسارة أو ضرر، وهي تشير إلى فرصة أو وقوع حدث غير مريح¹.

2. تعتبر المخاطر مجموعة المشاكل التي تؤثر على سياسات الشركة، فهي تحد من بقاء هذه الأخيرة وتطورها، والتي يتطلب تحديدها تنفيذ أساليب التقييم وتقنيات القياس المحددة².

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمخاطر بأنها ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ قرارات تتنازع بعدم التأكد مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات، وبالتالي فهي تعني الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة فالمخاطر بصفة عامة تعرف على أنها التقلب المتوقع في العائد المستقبلي.

الفرع الثاني : مفهوم المخاطر الفلاحية

يمكن تعريف المخاطر الفلاحية بأنها:

1 تعرف المخاطر الفلاحية على أنها تلك الأضرار التي تلحق بالأصول والممتلكات الزراعية وكذا المخرجات الإنتاجية. وتتبع طبيعة هذه المخاطر لتشمل الأخطار المناخية والبيئية كالجفاف، والتساقط الكثيف للثلوج والأمطار، بالإضافة إلى

¹ لصديق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2013، ص ص 44-45

² 2ALAIN CHEVALIER, GEORGES HIRSCH, LE RISK MANAGEMENT: pour une meilleure maitrise des risques de l'entreprise, ENTREPRISE MODERNE D'EDITION, 1982, PARIS, p12.

العواصف والسيول والصقيع. وعلاوة على العوامل الطبيعية، تمتد هذه المخاطر لتشمل الجانب البيولوجي المتمثل في الآفات الحشرية، والأمراض البائية التي تهاجم الثروة النباتية والحيوانية على حد سواء¹.

2 المخاطر الفلاحية تتعلق بالأنشطة الفلاحية التي تشمل المنتجات النباتية والحيوانية، والأشخاص والممتلكات والبيئة وتتمثل هذه المخاطر في²:

- مخاطر زراعة المحاصيل من أصل مناخي، حرائق؛
- مخاطر الحيوانات المسؤولية المدنية، السرقة، الاختناق، حوادث التكاثر، والمرض؛
- المخاطر المالية: عدم استقرار أسعار البيع وأسعار المدخلات ومخاطر التخلف عن السداد؛
- المخاطر البيئية المسؤولية المدنية على البيئة معالجة المحاصيل تخزين الهيدروكربونات والأسمدة السائلة؛
- المخاطر المادية الكسر السرقة، الحوادث المرورية أثناء الحصاد والحرق؛
- مخاطر البناءات ومحتوياتها المسؤولية المدنية، الحرائق العواصف، والسرقة؛
- مخاطر المسؤولية المهنية، تسليم المنتجات؛
- المخاطر الجسدية حوادث وأمراض مدير المزرعة وأسرته وموظفيه؛
- التطورات التكنولوجية في المجال الفلاحي قد تؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة يصعب توقع حجمها وآثارها؛

3. المخاطر الفلاحية هي حادث مستقبلي احتمالي الوقوع ويعني أمور يكره الفلاح وقوعها ويصيبه من هذا الوقوع ضرر

3

ويمكننا إعطاء تعريف شامل للمخاطر الفلاحية بأنها تلك المخاطر التي تعلق بالإنتاج الفلاحي سواء كان نباتي أو حيواني أو خاص بالعتاد الفلاحي، وهي عبارة عن الخسائر التي تصيب الفلاحين جراء مجموعة متنوعة من المخاطر الطبيعية مثل العواصف والصقيع، السيول الجفاف، الثلوج وغيرها، والمخاطر التشغيلية والمادية وغيرها من المخاطر التي قد تصيب النشاط الفلاحي.

¹ مال فياش، فتحية بوعبانه واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في استقرار الإنتاج الفلاحي: دراسة قياسية للفترة 2006-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 10 المجلد 06، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 273

² محمد لمين أفتاروس، محمد اللوشي، التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشار الحلول المقترحة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 01، المجلد 14 جامعة البليدة 2 الجزائر، جوان 2019، ص 186-187.

³ عبد الناصر براني أبو شهد إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 1 الأولى، الأردن، 2013، ص ص 23-24

الفرع الثالث : شروط تأمين الخطر

الشروط التي يجب توفرها في الخطر حتى يكون قابل للتأمين من طرف شركات التأمين هناك عدة شروط نذكر منها:

- أن يكون احتمالي ومستقبلي ونعني به أن يكون وقوعه أمر محتمل بمعنى مؤكد لا مستحيل، والإحتمال هو العنصر الأساسي في مفهوم الخطر القابل للتأمين والمقصود هنا هو عدم حتمية وقوع الخطر فهو قد يتحقق أو العكس، فحادث السيارة أو الحريق أو السرقة كلها حوادث محتملة الوقوع ولكنها ليست حتمية الوقوع . فإذا كان الخطر مؤكد الوقوع فإن شركات التأمين لن تقوم بالتأمين ضد هذا الخطر مستحيل الوقوع فإن الفرد لن يؤمن على خطر لن يقع ويحتل تكاليفه
- أن يكون الخطر موضوع التأمين قابل للقياس كميا : بما أن التأمين يقوم على أساس تعويض الخسائر الناجمة عن هذه الخسارة قابلة للقياس ويمكن التعبير عنها كميا حتى يسهل على شركة التأمين حساب القسط الواجب إستيفاءه . إستيفاءه من طالب التأمين¹.

- أن تكون الخسارة الناتجة عرفية وغير مقصودة: ويقصد بها أن يكون الخطر غير معتمد لأحد طرفي العقد ولأدخل لهما، وبذلك فإن شركات التأمين لا تقوم بتعويض الشخص الذي يعتمد إلحاق الضرر بالشيء المؤمن عليه عمدا لأن الفعل المعتمد ليس حدثا وقع بصورة عشوائية.

- أن يكون الخطر مشروعا قانونيا: بمعنى أن يكون أخلاقيا فمثلا التأمين على بضائع مسروقة أو مهربة لا تستحق التعويض عند تحقق الخطر، كما أن شركات التأمين لا تقوم بالتأمين ضد مخالفات السير مثلا لأنها غير قانونية وغير أخلاقية

- أن يكون الخطر المؤمن ضده مستقبلي: بمعنى أن الخسارة يجب أن تخضع لعنصر الصدفة، أي أن الخسارة محتملة وغير مؤكدة الوقوع لأن الخسارة قد وقعت بالماضي أو الخطر الذي حدث بالماضي هو مؤكد الوقوع واحتماله 100% . ولا يجوز التأمين ضده²

¹ أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ، إدارة الخطر والتأمين دار حامد ، ط1، عمان 2007 ، ص ص 34-35

² أسامة عزمي سلامة نوري موسى شقيري، المرجع السابق، ص 36

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الفلاحية

تتنوع المخاطر التي تصيب القطاع الفلاحي وتتعدد وجميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة يتحمل نتائجها إما الفلاح وإما شركات التأمين وتتمثل أهم هذه المخاطر في:

الفرع الأول : المخاطر السياسية

تُعد طبيعة الاستقرار السياسي ومستوياته أحد المحركات الجوهرية المؤثرة في كفاءة القطاع الفلاحي والمنظومة الاقتصادية بوجه عام. ويمكن تعريف الخطر السياسي باعتباره مؤشراً لمجموعة الأحداث والاضطرابات المحلية ذات المنشأ السياسي، والتي تمتلك القدرة على تقويض حالة الاستقرار الوطني، مما يؤثر سلباً على انسيابية التدفقات والتبادلات بين الدولة والعالم الخارجي.

وينعكس هذا النوع من المخاطر بشكل مباشر على الوضعية السوسيو-اقتصادية للفلاحين وعلى بنية النسيج الاقتصادي الكلي؛ حيث يتبلور الخطر السياسي في احتمالية ترتب نتائج غير مواتية جراء قرارات سيادية، أو حوادث طارئة، أو نتيجة لظروف اجتماعية وسياسية معينة تسود الدولة، مما يضعف من قدرة الفاعلين الاقتصاديين على التنبؤ والاستمرار.¹

الفرع الثاني : المخاطر الطبيعية

تتمثل هذه المخاطر في ظروف التربة غير الملائمة مثل الملوحة وتآكل التربة وفقدان مغذيات التربة، كذلك نقص المياه في مصدر الري، وتدهور جودة المياه على سبيل المثال بسبب تلوث منسوب المياه الجوفية أو مجاري المياه الطبيعية، بالإضافة إلى تلوث المياه خارج سيطرة المزارعين الذين يحصلون على المياه من الآبار أو الأنهار، كذلك فإن خطر جفاف مصدر المياه التي تستخدم للري، وتؤدي فترات الجفاف المطول إلى انخفاض منسوب المياه والحاجة إلى حفر آبار أعمق ويمكن أن تؤدي كذلك إلى جفاف الأنهار والجداول أيضاً.²

¹ عبد اللطيف عبد اللطيف، إدارة خطر البلد ومضمونه في الإدارة الدولية: مثال دول الخليج، مجلة العلوم الإنسانية العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، مارس 2006 ص 166

² RAJ ROBERTS, ASSURANCE DES RECOLTES DANS LES PAYS EN DEVELOPPEMENT, organisation des Nations Unies pour l'agriculture et l'alimentation, ROME, Novembre 2005, p 29-30.

الفرع الثالث : المخاطر المالية

تتميز أهم أبرز المشكلات التي تواجه القطاع الفلاحي في مشكلة توفير الأموال مما ينعكس عليه بجملة من المخاطر التي تهدد هذا القطاع كخطر عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية خاصة في حالة الاقتراض من الجهات الرسمية المقرضة، ومجموعة الأخطار التي يمكن أن تنبع من ضعف السيولة لدى الفلاح بصفة خاصة، هذه الأخطار أصبحت تشكل تهديدا مستمرا لاستمرارية هذه المؤسسات وتطورها، وتظهر هذه المخاطر عند الاعتماد على مصادر التمويل المختلفة فتحمل هذه المخاطر لا يحقق للفلاح أية عوائد اقتصادية، وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للفلاح بصفة خاصة وانما ترتبط بالسوق الذي يعمل فيه.¹

الفرع الرابع : المخاطر القانونية والاجتماعية

كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى تعديل أو تغيير في قوانينها فيما يتعلق بالتشريعات الاقتصادية والمالية، كأن تقوم بإصدار قوانين تقتضي تأخير بعض المشاريع مما يؤثر على مصلحة المستثمرين ناهيك عن بعض العادات الاجتماعية والأعراف والقوانين السائدة في كثير من الدول كطبيعة الاستهلاك والميول والرغبات وأذواق الناس التي لها دور كبير كذلك.²

الفرع الخامس : المخاطر المؤسسية

هذا النوع من المخاطر قد ينتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الزراعة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال قيود إنتاجية صحية أو بيئية، والتي لا يمكن للمزارع أن يتوقع حدوثها مسبقا، نظرا لتزايدها المستمر أصبحت المخاطر المؤسسية تشكل انشغال أساسي للمزارعين، فالتعديلات المتعددة للسياسات، وتطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة قد تؤدي إلى تغيير كبير من المداخل الزراعية. فمثلا فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الانتاجية المستعملة، وتفرض اللجوء إلى استثمارات قد تكون تكلفتها معتبرة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة، تؤثر إلى غرامات كبيرة، تؤثر مباشرة على دخل المزارع.³

¹ زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، الجزائر 2011، ص 15 (منشورة)

² عبد الناصر براني أبو شهد مرجع سابق، ص 75.

³ فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر الجزائر، جوان 2011، ص ص 372-373

الفرع السادس : مخاطر السوق

وهي مخاطر خسارة في المركز المالي بسبب تغيرات في أحد أو كل عوامل مخاطر السوق الرئيسية، والتي تتضمن أسعار السوق، وأسعار الفائدة، أو معدلات الصرف أو غيرها من العوامل.

ونجد صعوبة في قياس مخاطر السوق بسبب تنوع المحافظ التي تتشكل من العديد من الأسواق والعملات والمؤشرات والأدوات، والتنوع الكبير للمحفظة يصعب من التقدير الدقيق لمخاطر السوق بسبب الارتباط بين مختلف المخاطر، يتعرض المزارع لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته كما يتعرض لخطر ارتفاع الأسعار لدى شراء مدخلاته فتشكل السعر يكون نتيجة متغيرات كثيرة، ويأخذ في عين الاعتبار عوامل وطنية ودولية ولكون المرحلة الإنتاجية عادة طويلة فإن سعر البيع الذي قد يتحصل عليه المزارع قد يختلف كلياً عما كان ينتظره لدى بداية الانتاج.

فالسوق مليء بمنتجات المشتقات المعقدة لتغطية المراكز، لذا فإن التحكم بالمخاطر السوقية مطلوب على مستوى العملية وعلى مستوى المحفظة، فأصناف المخاطر السوقية تتضمن أصناف عدة من مخاطر أسواق سلع مختلفة.¹

¹ اكيزيديس لونيس، خاندلوال سونيل كومار، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، ترجمة عيبر فوزان العبادي، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص ص 71-72.

المطلب الثالث : منتجات التأمين الفلاحي المخاطر التي يضمنها

الفرع الاول: منتجات التأمين الفلاحي

توفر شركات التأمين الجزائرية للمزارعين والمنتجين والمربيين مجموعة من منتجات التأمين المحددة التي تتكيف مع أنشطتها بتقديمها لتعويضات مالية ، تمكن من التخفيف من حدة الخسائر بما يساهم في تثبيت دخل الفلاح وضمان تحديد طاقته الاستثمارية واستقرار القطاع الفلاحي بصفة عامة ، حيث تتمثل هاته المنتجات التأمينية في ما يلي¹

جدول 1 (منتجات التأمين الفلاحي)

تأمين نباتي	تأمين حيواني	تأمين الأخطار الصناعية	تأمين السيارات	تأمين الأخطار البسيطة
- التأمين الفلاحي الشامل - التأمين الشامل على التفاح - التأمين الشامل على البطاطا - التأمين ضد البرد - التأمين ضد البرد والحريق - التأمين ضد حرق المحاصيل - التأمين على شبكات الري أثناء العمل - التأمين على الأشجار المثمرة - التأمين الشامل على الطماطم - التأمين الشامل على أشجار الزيتون - التأمين على البيوت البلاستيكية	- التأمين الشامل على البقر - التأمين الشامل على الأغنام - التأمين الشامل على الأحصنة - التأمين الشامل على الجمال - التأمين الشامل على الدواجن - التأمين الشامل على النحل	- تأمين الحرية والانفجار - تأمين فقدان الاستغلال بعد الحريق	- تأمين المقطورات - تأمين الجرارات ومعدات النشاط الفلاحي - تأمين العتاد الفلاحي	- تأمين على المسؤولية المدنية للمزارع - تأمين الفروسية - تأمين المسؤولية المدنية للبيطري - تأمين متعدد المخاطر على السكان - تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

المصدر : بوراس فاطمة مراد محفوظ (2021) إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية تيارت - مجلة أبحاث اقتصادية المجلد 16 و العدد 02.

الفرع الثاني : المخاطر التي يضمنها التأمين الفلاحي:

¹ بوراس فاطمة مراد محفوظ (2021) إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية تيارت مجلة أبحاث اقتصادية المجلد 16 و العدد 02 ص 24-12

المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي متعددة وكثيرة، ومن الأخطار التي يغطيها التأمين الفلاحي نجد ¹

1 التأمين ضد الأخطار المناخية

الأخطار المناخية أخطار تأخذ عدة أشكال كالبرد والعاصفة والجليد وثقل الثلج والفيضانات، وتسمى بالأخطار الزراعية أو الأخطار الفلاحية، لا يمكن في أي حال أن يتجاوز التعويض الخسارة الحقيقية على أن يكون التصريح بالضرر المحقق في مهلة محدد في العقد لا يمكن تجاوزها، إلا إذا وجدت حالة طارئة أو قوة قاهرة تحول دون القيام بالإخطار في هذا المجال

2 التأمين ضد البرد : المؤمن يضمن فيه الأضرار الناتجة عن الفعل الآلي لحبات البرد على الأموال المنقولة أو العقارات، وأن المؤمن يضمن في هذا النوع من التأمين الأضرار التي تصيب المباني والهياكل والتجهيزات والعتاد والزجاج والسقوف وكذلك الخسائر التي تلحق النباتات المغروسة بسبب الأخطار المناخية أو بسبب أمراض النباتات والإصابات الحشرية، على أن يكون التصريح بالضرر المحقق في مهلة محدد في العقد لا يمكن تجاوزها، إلا إذا وجدت حالة طارئة أو قوة قاهرة تحول دون القيام بالإخطار في هذا المجال.

3 التأمين من العواصف الثلجية : هذا النوع من التأمين هو من أنواع التأمين الفلاحي ضد الحوادث، إذ يغطي المحاصيل الزراعية و زجاج البيوت الزراعية ضد العواصف الثلجية.

4 تأمين الخسارة الناجمة عن المطر : هذا النوع من التأمين ذو أغراض مختلفة، فقد يكون من أنواع التأمين الفلاحي فيغطي المزروعات الناضجة أو التي على وشك النضوج من خطر الأمطار الغزيرة قبل المباشرة بجنيها أو حصادها، أو أخطار الفيضانات التي قد تتلف المحاصيل الزراعية أو تتسبب في هلاك الأشجار والحيوانات .

الفرع الثالث: دور التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر

يُعد التأمين الفلاحي من أهم الآليات الحديثة التي تعتمد عليها الدول لمواجهة المخاطر الزراعية، حيث يساهم في حماية الفلاحين وضمان استقرار النشاط الزراعي، خاصة أن القطاع الفلاحي يتعرض لمخاطر متعددة مثل المخاطر الطبيعية،

¹ الطيف عبد الكريم، كوراد (2018) دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ولاية بومرداس - . مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 01 العدد 01 ص 54-73

الاقتصادية، البيولوجية والتقنية. وقد أكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي على أهمية التأمين الفلاحي كوسيلة فعالة لإدارة المخاطر الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

ونبرز وفيما يلي أهم أدوار التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر:

1 - تعويض الفلاحين عن الخسائر الزراعية

يُعد تعويض الفلاحين عن الخسائر الزراعية من أهم الأدوار التي يؤديها التأمين الفلاحي، حيث يهدف إلى حماية الفلاحين من الأضرار الناتجة عن المخاطر المختلفة التي يتعرض لها النشاط الزراعي، مثل الجفاف، الفيضانات، البرد، العواصف، إضافة إلى الأمراض النباتية والحيوانية والآفات الزراعية. وتؤدي هذه المخاطر في كثير من الأحيان إلى انخفاض الإنتاج الزراعي أو تلفه كلياً، مما ينعكس سلباً على دخل الفلاح واستمرارية نشاطه الزراعي.

وفي هذا الإطار، يعمل التأمين الفلاحي على تعويض الفلاحين المتضررين عن الخسائر التي يتعرضون لها، وذلك وفقاً لشروط وبنود عقد التأمين، مما يساعد على تقليل الخسائر المالية التي قد تهدد استمرار النشاط الزراعي. كما أن التعويضات المالية التي تقدمها شركات التأمين تمكن الفلاح من إعادة الاستثمار في الموسم الزراعي الموالي، من خلال شراء البذور والأسمدة والمعدات الزراعية، وهو ما يضمن استمرارية الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للفلاحين. إضافة إلى ذلك، يساهم تعويض الفلاحين في الحد من آثار الكوارث الطبيعية على القطاع الزراعي، كما يساعد على تحقيق التنمية الفلاحية واستقرار الدخل الزراعي، الأمر الذي يعزز دور التأمين الفلاحي كآلية فعالة لإدارة المخاطر الزراعية.¹

2 - ضمان استقرار دخل الفلاحين

يساهم نظام التأمين الفلاحي في تعويض الفلاحين عن الخسائر المسجلة عند تحقق الأخطار المؤمن منها، مما يسمح بالحفاظ على الحد الأدنى من الدخل واستمرارية النشاط الإنتاجي. كما يتيح هذا النظام إمكانية تحسين القدرة التخطيطية للفلاحين من خلال تقليل درجة عدم اليقين المرتبطة بالإنتاج الزراعي، وهو ما يعزز الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاستغلاليات الفلاحية.

¹ عبد الغني دالي، اقتصاديات التأمين الزراعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 94.

وعلاوة على ذلك، فإن استقرار دخل الفلاحين ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية الريفية، من خلال تحسين القدرة الشرائية، والحد من الفقر، ودعم الاستثمار الفلاحي. كما يشجع هذا الاستقرار على تبني التقنيات الحديثة ورفع مستوى الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.¹

3 - تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي

يُعتبر التأمين الفلاحي وسيلة فعالة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث يساهم في تقليل درجة المخاطر التي تواجه الفلاحين والمستثمرين نتيجة التقلبات المناخية والأخطار الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والبرد، إضافة إلى الأمراض الزراعية. هذا التقليل من المخاطر يعزز ثقة المستثمرين في النشاط الفلاحي ويجعلهم أكثر استعداداً لتوسيع مشاريعهم الزراعية.

كما يؤدي وجود نظام تأمين فلاحي فعال إلى تشجيع اعتماد التقنيات الزراعية الحديثة، مثل المكننة الزراعية، واستعمال البذور المحسنة عالية الإنتاجية، وتطوير أنظمة الري الحديثة كالتنقيط والرش، وذلك لأن الفلاح يصبح أقل عرضة للخسائر الكبيرة في حالة وقوع الكوارث، مما يدفعه إلى الاستثمار في تحسين الإنتاج.

وبالتالي فإن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التعويض عن الخسائر فقط، بل يلعب دوراً مهماً في خلق بيئة استثمارية آمنة نسبياً داخل القطاع الفلاحي، مما يساهم في رفع الإنتاجية وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.²

4 - دعم التنمية الفلاحية

يُعد التأمين الفلاحي من أهم الآليات الاقتصادية الداعمة للتنمية الفلاحية، إذ يساهم في تعزيز استقرار النشاط الزراعي من خلال الحد من الآثار السلبية للمخاطر التي تهدد الإنتاج الفلاحي. كما يعمل على ضمان استمرارية الدورة الإنتاجية عبر تعويض الفلاحين عن الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والمخاطر البيولوجية، بما يسمح بتقليص الانقطاع في النشاط الزراعي.

¹ محمد عبد الكريم، التأمين الزراعي وإدارة المخاطر الزراعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 77.

² عبد الغني دالي، اقتصاديات التأمين الزراعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 110.

وبالإضافة إلى ذلك، يساهم التأمين الفلاحي في تحسين دخل الفلاحين وتعزيز قدرتهم على الاستثمار في تطوير استغلالياتهم الفلاحية، من خلال تقليل درجة المخاطرة المرتبطة بالقطاع الزراعي. كما يشجع على زيادة الاستثمار الفلاحي وتحسين الإنتاجية، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، ويعزز تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.¹

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات العربية

الدراسة الاولى : رميسة خليل، تأمين الأخطار الفلاحية، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، (2013)

سعت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى مساهمة التأمين الفلاحي كآلية تقنية فعالة لإدارة المخاطر المتعددة التي تحيط بالنشاط الزراعي، انطلاقاً من دور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في تقديم ضمانات حامية تحافظ على المداخل المحدودة للفلاحين وتعمل على جبر الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والآفات التي تصيب الثروة النباتية والحيوانية. ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جانبها النظري، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، حيث تم اتخاذ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بفرع ولاية برج بوعرييج عينة للدراسة الميدانية. وقد استندت الباحثة في جمع البيانات إلى جملة من الأدوات العلمية تمثلت في المقابلة الشخصية مع إطارات الصندوق، بالإضافة إلى تحليل التقارير الإحصائية والوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسة محل الدراسة. وقد خلصت النتائج إلى أن لفرع برج بوعرييج دوراً بارزاً ومحورياً في تأمين الأخطار الفلاحية وتعويض الخسائر التي يتعرض لها المنتجون، مما يساهم بفعالية في ترميم تداعيات الكوارث الطبيعية؛ ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود مفارقة تتمثل في نقص الطلب وضعف إقبال الفلاحين على الاكتتاب في هذا النوع من التأمين بالرغم من حزمة الدعم والضمانات المتوفرة

¹ محمد عبد الكريم، التأمين الزراعي وإدارة المخاطر الزراعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 82.

الدراسة الثانية: بوزار سميرة ,دور التأمين الفلاحي في إدارة المخاطر الفلاحية – دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة(CRMA) (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية، باعتبار القطاع الفلاحي أحد الأعمدة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإبراز أهمية التأمين في تعزيز الأمان ومحاربة الاكتناز. وقد ركزت الدراسة على التأمين الفلاحي كآلية ناجحة لمواجهة الأخطار التي تهدد المنتجات الزراعية (مثل التأمين ضد البرد، الفيضانات، والأوبئة) نظراً لتأثيرها المباشر على اتخاذ القرارات الإنتاجية. وللوصول إلى هذا المبتغى، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بمنهج دراسة الحالة، حيث اختير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة عينة للدراسة، واستُخدمت الملاحظة والمقابلة وجمع المعطيات الميدانية كأدوات للبحث. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن قطاع التأمين يعد من أهم القطاعات لإدارة المخاطر الفلاحية في المنطقة، لما يوفره من حماية مادية ومعنوية للفلاح تضمن استقرار وضعيته الاقتصادية تجاه الأزمات الطارئة

الدراسة الثالثة: مصطفى إنساعد، محمد أمين تمار، دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة (2018)

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية، كون أن القطاع الفلاحي يعد من الأعمدة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالتأمين بأنواعه ذو أهمية بالغة في زرع الأمان ومحاربة الاكتناز وخلق فرص العمل ... إلخ، ونظراً لتعدد المخاطر التي تعترض حياة الفرد وممتلكاته لا بد من إدارتها بمختلف الطرق، والتأمين الفلاحي هو من الطرق الناجحة لإدارة المخاطر التي تهدد القطاع الفلاحي بمختلف المنتجات من تأمين ضد البرد، ضد الفيضانات،

الأمراض والأوبئة ... إلخ لأنه أكثر عرضة لها خاصة وأنها تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة. وللوصول إلى هذا الهدف تم اختيار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة كعينة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع التأمين من أهم القطاعات لإدارة المخاطر الفلاحية لما يوفره من حماية مادية ومعنوية للفلاح.

الدراسة الرابعة : سريدي صهيب بن زعزع رايح دور التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الفلاحية"، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية برج بوعرييج، مذكرة مكملّة لمقتضيات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، (2020)

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التأمين الفلاحي كتقنية لإدارة المخاطر الفلاحية، فالقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات تتنوع وتتعدد فيه المخاطر، إذ أن الضمانات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بصفة خاصة هي التي تحافظ على مداخل الفلاحين الضعيفة في أغلب الوحدات الإنتاجية، كما أنها ترمم ما أفسدته الطبيعة أو بالأحرى الكوارث الطبيعية سواء على المزارع أو

على الحيوانات والتي راح ضحيتها الفلاح بالدرجة الأولى، وللوصول إلى هذا الهدف تم اختيار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع ولاية برج بوعرييج كعينة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع برج بوعرييج الدور البارز في تأمين المخاطر الفلاحية والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء قيامهم بنشاطهم الفلاحي، إلا أنه بالرغم من كل هذا الدعم الذي توفره مؤسسات التأمين للقطاع الفلاحي إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الطلب على هذا النوع من التأمين.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى :

Kheloufi Hassiba et Ikene Fatiha L'importance de l'assurance incendie et l'assurance des pertes d'exploitation après incendie au niveau des entreprises. Cas de la CRMA de Tizi-Ouzou2018."

تناول هذا البحث موضوع أهمية التأمين ضد الحريق وتأمين الخسائر التجارية بعد الحريق على مستوى الشركة.

كان الهدف الأولي لهذه الأطروحة هو تقديم وإثبات فائدة الحصول على التأمين ضد الحريق الذي يرتبط به تأمين خسارة التشغيل بعد الحريق في الشركات بغض النظر عن قطاعات نشاطها، تعتمد هذه الدراسة على منهجين: المنهج النظري الذي يهدف إلى الإجابة على سؤال البحث من الكتب والأطروحات والمقالات والمواقع الإلكترونية المنهج العملي من خلال استخدام البيانات التي تم جمعها على مستوى المنظمة المضيفة. وتوصلت إلى أن الاشتراك في التأمين ضد الحريق الذي يغطي أصول الشركة وكذلك تأمين انقطاع الأعمال بعد الحريق بالإضافة إلى تغطية الخسائر والتكاليف الناتجة عن حدوث حريق مهما جدا لاستمراريتها واستقرارها المالي.

الدراسة الثانية :

Chelouaou, Imene Manel Essai d'analyse de la gestion du risque incendie par les agriculteurs: Cas de la CRMA de Tizi-Ouzou"2019

قامت الدراسة بتجربة تحليل إدارة مخاطر الحريق من قبل المزارعين في ولاية تيزي وزو وتحليل البيانات التي تم جمعها عن المؤمن عليهم وغير المؤمن عليهم. الهدف هو تحديد سبب انجذاب المزارعين في ولاية تيزي وزو إلى التأمين ضد الحرائق وتحديد الأسباب الرئيسية لعدم تطوير التأمين ضد الحريق الزراعي في ولايتي تيزي وزو.

تم إجراء العمل الميداني من خلال استبيان مكون من 17 سؤالاً مفتوحاً ومغلقاً أجري على عينة مكونة من 50 مزارعاً من منطقة، وقد أتاحت النتائج التي تم الحصول عليها تحديد الأسباب الرئيسية لعدم اشتراك

في ولايتي تيزي وزو في التأمين ضد الحرائق ولتوضيح المكابح التي تدفع بمزارعين للهروب من الاشتراك في التأمين ضد الحريق مما يحول دون تطور هذا القطاع على المستوى عدة عناصر تعوق تطوير التأمين ضد الحرائق الزراعي وهي: الثقافة التأمينية المحدودة للمزارعين الذين شملهم المسح ، والتسعير المرتفع ونقص المعلومات.

الدراسة الثالثة :

Cherifi Nadia "Impact des assurances dans le developpement des elevages bovins en Algérie –cas des abattages–"، 2020

هدفت هذه الدراسة للتطرق إلى أثر التأمين في تنمية تربية المواشي في الجزائر - حالة الذبح - إذ ترى أن الذبح المتكرر للماشية عقب الأمراض أو الحوادث أو الاعتداءات البيئية ، تسبب في تقليص عدد المواشي ومنع المربين من مواصلة نشاطهم الزراعي لذا فإن الطريقة الوحيدة لتعويض هذه الخسائر هي اللجوء إلى شركة تأمين تتحمل مخاطر الذبح في الجزائر، مثل الصندوق الوطني التعاوني الزراعي (CNMA) الذي يساهم في التأمين الزراعي ويغطي الخسائر الناجمة عن الذبح، مع قسط يدفعه المؤمن عليه تم في هذه إجراء المسح الاستقصائي على مستوى الصناديق الإقليمية لـ CNMA لجميع المربين المؤمنين ولكن أيضًا على مستوى وزارة الزراعة والتنمية الريفية لكل ما يتعلق بالتراث الوطني للأبقار.

بالإضافة إلى أنها أظهرت:

وجود حصة صغيرة لسوق التأمين على الأبقار (0.19%) في قطاع التأمين لجميع الفروع مجتمعة ، ومن ناحية أخرى أظهرت أن مزارع الأبقار المؤمنة معرضة لخطر أقل للذبح.

-بلغت نسبة ذبح الأبقار المؤمن عليها 4% بينما بلغت نسبة ذبح الأبقار غير المؤمن عليها 18%.

كما أوصت الدراسة بشدة بمساهمة الدولة في الأقساط للحد من مخاطر الذبح والحفاظ على استدامة المربين في مزارعهم .

الدراسة الرابعة :

Mariem Rezgui "Comportements des céréaliculteurs tunisiens en irrigué vis-à-vis de l'assurance agricole", 2021

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة سلوك مزارعي الحبوب التونسيين تجاه التأمين الفلاحي باعتباره أحد طرق إدارة المخاطر التي تحدد الإنتاج الفلاحي. إذ أن تطوره لا يزال موضع جدل، حيث لا تتجاوز نسبة المزارعين التونسيين المتمتعين بخدمات التأمين 7 بالمائة فقط، وهذا يعود إلى العديد من الأسباب منها الاجتماعية والهيكلية، حاولت الباحثة من خلال هذا البحث تحديد العوامل التي قد تحفز المزارعين بمنطقة محاز الباب على تأمين محاصيلهم ضد البرد. من خلال نموذج Logit، حيث قامت بتسليط الأضواء على العوامل التي تؤثر على رأي الفلاح حول موضوع التأمين الفلاحي.

الدراسة الخامسة :

LEZOUL Mohammed & KHALOUI Fayza le rôle de l'assurance dans la gestion des risques agricoles cas de la CNMA 2023

تهدف هاده الدراسة الى معالجة دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية، أين تم استعراض أهم الضمانات التأمينية المخصصة لتغطية مختلف المخاطر المهددة للنشاط الفلاحي في الجزائر، وحجم الأقساط والتعويضات المنجزة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة الممتدة بين 2016-2020، أين أبرز البحث أهمية الدور الذي يلعبه التأمين في تحمل تبعاتالمخاطر الفلاحية، رغم العزوف الكبير المسجل لدى الفلاح الجزائري في ظل عدم الإلزامية لهذا النوع من التأمين؛

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من عدة جوانب، أهمها الزمن، وأدوات البحث، والمعالجة الإحصائية، والنتائج، والفجوة العملية. فمن حيث الزمن، تناولت الدراسات السابقة موضوع التأمين الفلاحي

في فترات زمنية مختلفة، مثل دراسة سريدي صهيب وبن زعزع رابع سنة 2021، ودراسة رميسة خليل سنة 2013، إضافة إلى دراسة مصطفى إنساعد ومحمد أمين تمار سنة 2018، بينما جاءت الدراسة الحالية لتتناول الموضوع في فترة زمنية حديثة، مما يسمح بتقديم نتائج أكثر واقعية تعكس التطورات الحديثة في مجال التأمين الفلاحي والقطاع الاقتصادي.

أما من حيث أدوات البحث، فقد اعتمدت الدراسات السابقة بشكل أساسي على المصادر النظرية والبيانات الثانوية والمقابلات، في حين اعتمدت الدراسة الحالية على أدوات أكثر دقة وشمولاً، مثل الوثائق الرسمية، والبيانات الإحصائية، والقوائم المالية، إضافة إلى استخدام البرامج الإحصائية المتخصصة، الأمر الذي ساهم في تعزيز مصداقية النتائج ودقتها.

ومن حيث المعالجة الإحصائية، اكتفت أغلب الدراسات السابقة بالتحليل الوصفي للبيانات، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على أساليب إحصائية أكثر تقدماً، مثل معامل الارتباط، وتحليل الانحدار، واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى استخدام برامج التحليل الإحصائي، وهو ما منح الدراسة الحالية قدرة أكبر على تفسير العلاقات بين المتغيرات بدقة علمية.

وفيما يتعلق بالنتائج، فقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج عامة أبرزها أهمية التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر وتعويض الخسائر، في حين قدمت الدراسة الحالية نتائج أكثر دقة وموضوعية، حيث عملت على قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وتحديد أثر التأمين الفلاحي بشكل كمي، إضافة إلى تقديم نتائج عملية قابلة للتطبيق.

أما من حيث الفجوة العملية، فقد لاحظت الدراسة الحالية أن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل كافٍ الدراسة الميدانية الحديثة أو التحليل الإحصائي المعمق لموضوع التأمين الفلاحي، كما لم تركز على دراسة حالة محددة، الأمر الذي دفع الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال إجراء دراسة ميدانية حديثة، واستخدام أدوات تحليل إحصائي متقدمة، وتقديم توصيات عملية تساهم في تطوير قطاع التأمين الفلاحي.

خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن التأمين الفلاحي يمثل "شبكة أمان" حقيقية تساهم في تثبيت دخل الفلاحين وتشجيع الاستثمار في الريف. فرغم تعدد المخاطر (طبيعية، مالية، وسياسية) وصعوبة قياس بعضها، إلا أن وجود نظام تأميني متكامل يعد ضرورة حتمية لضمان استدامة النشاط الفلاحي وتقليل الأعباء المالية عن كاهل الدولة عند وقوع الكوارث.

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون
الفلاحي CRMA ورقلة

2025-2023

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتأمين الفلاحي والمخاطر المرتبطة بالنشاط الزراعي، يقتضي الأمر الانتقال إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في إدارة المخاطر الفلاحية.

ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على تجربة الجزائر في مجال التأمين الفلاحي، من خلال التعريف بمؤسسات التأمين الفلاحي وأهم المنتجات والخدمات التي تقدمها، وتحليل دورها في حماية الفلاحين من مختلف الأخطار التي تواجههم، بالإضافة إلى الوقوف على أهم الصعوبات والتحديات التي تحد من فعالية التأمين الفلاحي، واقتراح السبل الكفيلة بتطويره وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

المبحث الأول: مدخل للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة

في هذا المبحث سنعرض لمحة وجيزة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقلة و من خلال ذلك سوف نتطرق إلى:

- تعريف و نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
- الهيكل التنظيمي و هيئات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

1 المطلب الأول: تعريف و نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA '

الفرع الأول: التعريف للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

هو شركة مدنية ذات أسهم ، مالية فلاحية تشرف عليها وزارة الفلاحة هدفها ليس تحقيق الربح (غير ربحية) و إنما تحقق لمشاركتها كل عمليات الادخار الاجتماعي التأميني أو التعويض على أساس التعاون والتضامن دون الركض وراء الفائدة. من مهامها تمويل القطاع الفلاحي و أنشطة مختلفة في الاقتصاد الوطني قصد تطوير الإنتاج الغذائي لتحقيق الإكتفاء الذاتي وكذا توفير التغطيات التأمينية من الأخطار التي تمس الممتلكات و المنشآت و أيضا التأمين على الأشخاص. كما يعرف أيضا بأنه آلة في خدمة و مصلحة المأمنين.

أما ما تعبره الحروف الأولى للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ما يلي:

C: Caisse

R: Régionale

M: Mutualité

A: Agricole

و تنقسم منتجات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة حسب طبيعة الخطر و يمكن تقسيمها إلى تأمينات فلاحية و غير فلاحية

التأمينات الغير الفلاحية: وهي تمثل جزء مهم من الإنتاج و تتمثل في مايلي:

- التأمين ضد الحرائق
- التأمين ضد الأخطار المتعددة
- تأمين السيارات و تأمين النقل
- تأمين الحوادث الطبيعية كالفيضانات و الرياح و خطر المياه.....
- المسؤولية المدنية للعمال

التأمينات الفلاحية وتشمل التأمينات ضد الأخطار التي تصيب النباتات والحيوانات و هي كمايلي:

1)التأمينات النباتية:

.تأمين حريق المحاصيل و هي تغطي الحبوب و الخضر ضد الحريق.

.تأمين حريق الأعلاف والتين: تغطي التين و الأعلاف المكبسة من خطر الحريق.

.تأمين الأخطار المتعددة للنخيل والأشجار المثمرة يضمن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي النخيل المثمرة المنتجة) و النخيل الناشئة الصغيرة (الجبار) ضد الخسائر التي تسببها الكوارث، أو الخسائر التي تصيب المنتج في حد ذاته أي المحصول قبل الجني و على حسب كيته و مقداره.

2)التأمينات الحيوانية:

- تأمين الأخطار المتعددة على البقر : يغطي المخاطر المعرض لها.
- تأمين الأخطار المتعددة على النحل الدواجن الإبل و الماشية و غيرها.

مهامه

من بين مهام شركة CRMA عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الاجتماعية و المهنية، اذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن هذا بالإضافة الى شركة CRMA مرتبطة بتطور البلاد و تركز إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية و مهامها على هذا المستوى تتمثل في:

- ممارسة كل عمليات التأمين بأنواعه

- تمويل مشاريع الإنمائية
- العمل على دراسة سوق التأمينات و اقتراح مقاييس فعالة للمؤازرة الاقتصاد الوطني
- حماية ممتلكات و منشآت المواطن

أهدافه: يهدف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA الى ما يلي:

- تنويع منتجات الشركة وتوسيع نشاطها، ذلك بتغطية أخطار صناعية و فلاحية على الأشخاص و غيرهم
- تطور شبكة التوزيع الوطنية، وإنشاء وحدات ووكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد و منافسة الشركات

إلى آخره: CAAT, CIAR, SAA الأخرى مثل

- تشجيع الادخار في المدى الطويل و المساهمة في تطور الاقتصاد الوطني

في ما يلي سنقوم بعرض بطاقة تقنية خاصة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة : CRMA

البطاقة التقنية

اسم المؤسسة: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقلة CRMA

تاريخ التأسيس: مارس 1976

المقر الاجتماعي: سوق السبت ورقلة

النشاط الرئيسي (طبيعة النشاط) : التأمين بمختلف أنواعه (الأشخاص، الممتلكات)

تصنيف المؤسسة: تصنف هذه المؤسسة ضمن المؤسسات الوطنية الكبرى

الشكل القانوني (الملكية): تعود ملكيتها للدولة

الوسائل المادية (تجهيزات): أراضي، سيارات، مكاتب، وسائل الإعلام الآلي.....

الوسائل الغير مادية (برمجيات معلوماتية): برنامج logitip

الموارد البشرية: تملك المؤسسة 32 عامل كما هو موضح في الجدول التالي:

التصنيف	ذكر	أنثى	المجموع
اطارات عليا	1	0	1
اطارات	9	1	10
عمال التحكم	7	9	16
عمال التنفيذ	4	1	5
المجموع	21	11	32

رقم الأعمال المحقق: 99100000.00 دينار جزائري

الفرع الثاني: نشأة وتطور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقة

لا بد من تقديم نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، حيث كانت هيئات التعاونية الفلاحية مجتمعة على المستوى الجهوي و المستوى المركزي بالرغم من أن كل واحدة منها قد حافظت على هويتها القانونية، وأنشئ هذا التجمع منذ سنة 1950 التي تمثل تاريخ إرساء نظام الضمان الاجتماعي الفلاحي الجديد. و عند إنشاء هذا النظام، ارتلى المسؤولون أن ذاك أنه من الأفضل أن تتولى صناديق التأمين التعاونية الفلاحية المنشأة منذ سنة 1907، تسيير نظام التأمينات الاجتماعية الفلاحية و ذلك نظرا لخبرتها الواسعة في مجال تسيير التأمينات التعاونية.

أنشئت التعاونية الفلاحية في أوائل القرن وكانت تخضع حتى سنة 1972 لأحكام القانون 1901 و المتعلق بالجمعيات المهنية الغير تجارية و التي لا تطمح إلى تحقيق الربح.

و قد نشأت بعد توحيد الصناديق الثلاث الناشطة و ذلك سنة 1972:

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية
- الصندوق المركزي للتعاونيات الاجتماعية الفلاحية
- الصندوق التعاوني الفلاحي للتقاعد

عملت التعاونية الفلاحية كصندوق وطني و صناديق جهوية وفق أحكام الأمر 72.64 المؤرخ في 20/12/1972 ، و كانت تهدف إلى حماية الأملاك والأشخاص التابعين للعالم الريفي و النشاطات المرتبطة بالفلاحة (التأمين الفلاحي التقاعد والضمان الاجتماعي الفلاحي).

ووفقا للقانون المتعلق بإرساء نظام واحد متعلق بالضمان الاجتماعي و التقاعد، تم تحويل تأمين الأشخاص و تسيير ملفات التقاعد نحو الصندوق الوطني سنة 1995.

في يومنا هذا ، و بعد أن تم تحويل تسيير التأمينات الاجتماعية سنة 1995 إلى النظام العام، تمثل التأمينات الفلاحية و التي هي أساس إنشاء صناديق التعاونية CNAS/CNR الأولى سنة 1903 ، النشاط الأساسي للتعاونية الفلاحية،

باعتبارها الرائدة بلا منازع فيما يتعلق بالتأمينات الفلاحية التي تواجه حاليا التغيرات التي يعرفها محيطها بعد انفتاح سوق التأمينات على المنافسة، شرعت التعاونية في تلبية الاحتياجات الجديدة التي عبر عنها مشتركوها وكذا في التكيف مع متطلبات المنظر الاقتصادي الجديد.

يقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خدماته من خلال شبكته المتكونة من الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي و المكاتب المحلية، و توجه هذه الخدمات إلى زبائنه المتمثلين في أهالي العالم الريفي و الفلاحي و المستثمرين في القطاع الفلاحي و في مجالات تأمين الأملاك.

تم إنشاء أول صناديق التأمين الفلاحي:

- خميس مليانة. 1911.
- تيارت 1908 .
- قسنطينة. 1908.
- الأوراس 1925.
- قالمة. 1910.

وكان أول عقد للتأمين هو خطر البرد و حرائق المحصول و الثروة الحيوانية.

نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقلة:

إن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة هو إحدى (67) صندوق جهوي متواجد عبر التراب الوطني و التي تنطوي كلها تحت كفالة و ضمان الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي البثق في 1972 عن إدماج ثلاث صناديق للتعاون الفلاحي كانت تعمل في القطاع وهي:

.الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي تأسس سنة 1907

.الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي تأسس سنة 1949

.صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد تأسس سنة 1958

إن الوضع القانوني الخاص بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة كمؤسسة مهنية هو كونه شركة مدنية ذات أسهم لكن هذا الوضع القانوني لم يكن دوما مستقرا بل عرف عدة تغيرات وتطورات منذ نشأته في سنة 1972 حتى اليوم مختصرها في المحطات التالية:

- **ديسمبر 1972:** التعاون الفلاحي بورقلة كان ممثلا في مكتبين محليين الأول في ورقلة و الثاني في تقرت كلاهما كان يتبعان إلى وصاية الصندوق الجهوي لباتنة.
- **مارس 1976** أنشئ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة وكان محال تدخله يمتد إلى ولايات: الوادي، الأغواط، غرداية تمنراست، إيزي.
- **جانفي 1984** انفصال ولاية الأغواط وغرداية عن التبعية للصندوق الجهوي بورقلة.
- **جويلية 1998:** تم بموجب عقد توثيقي رقم 1149/98 بتاريخ 21 جويلية 1998 لدى الاستاذ جودي سعد موثق تثبيت الصندوق في شكل شركة مدنية ذات أسهم معبر عنها باسم الصندوق المحلي للتعاضدية الفلاحية برأس مال اجتماعي قدره 1468000.00 دج.
- تخضع هذه الشركة للقوانين والأنظمة المسيرة للقطاع وخاصة المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1 أفريل 1995 و الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية و النظام الداخلي النموذجي الذي صادق عليه وزير الفلاحة بموجب القرار رقم 63 المؤرخ في 11 مارس 1996.
- **نوفمبر 1999** بناء على المرسوم التنفيذي رقم 99/273 المؤرخ في 30 أفريل 1999 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 95/97 المشار عليه أعلاه وخاصة المادتين (2) و (6) منه و المتضمنتين تعديل تسمية الصندوق الجهوي و بناء على محضر اجتماع مجلس إدارة الصندوق المنعقد بتاريخ 23 ديسمبر 1999 أعيد تسمية المؤسسة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقلة و بهذا انحصر مجال التدخل الإقليمي للصندوق في ثلاث ولايات ورقلة ، تمنراست، البزي عبر مقره الرئيسي و سنة (6) وكالات محلية مزودة بكل الوسائل البشرية و المالية اللازمة لتمكنه من الأداء الجيد لمهامه المزودة كمصري و شركة تأمين و الاستجابة بأقصى قدر من النجاعة والسرعة المتطلبات زبائنه. 2

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و هيئات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة

الفرع الأول: دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق CRMA ورقلة

من خلال الهيكل التنظيمي يمكن حصر مهام المصالح الرئيسية في المساهمة وتنظيم عمليات التأمين بحيث يتأس كل مصلحة من هذه المصالح رئيساً تحت إشراف مدير الصندوق.

1. مدير الصندوق

هو الإطار السامي التنفيذي للصندوق و يتم تعيينه من طرف المدير العام و هو الذي يؤمن السير الحسن للصندوق و ذلك بالتنسيق الجيد للصندوق و إدارة شؤونه عن طريق تطبيق اللوائح والمناشير التي تسنها الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة، و من صلاحياته و مهامه

-اتخاذ القرارات اللازمة و الخاصة بسياسة الصندوق.

المسؤولية على التسيير التنظيمي لإدارة الصندوق و هو الممثل الرسمي امام السلطات القضائية و الشركات الكبرى و المؤسسات العمومية و الاتصال المباشر مع المديرية العامة.

ممارسة السلطة على مجموع موظفي الصندوق الجهوي طبقاً للتشريع الجاري به العمل و القانون الأساسي للصندوق...

2 الأمانة (السكرتارية)

و تعتبر بمثابة الخزينة أين يتم الاحتفاظ بكل الوثائق والسندات السرية التي تصدر من الإدارة من قرارات فردية و أوامر شتى في مجالات تخص الإدارة و من مهامها:

استقبال البريد الصادر والوارد في المؤسسة و تسجيله.

استقبال المكالمات الهاتفية و الفاكس و التلكس و يجب ان تتميز بالسرية.

-هي الوسيط بين المدير و العملاء.

3 مصلحة الإنتاج:

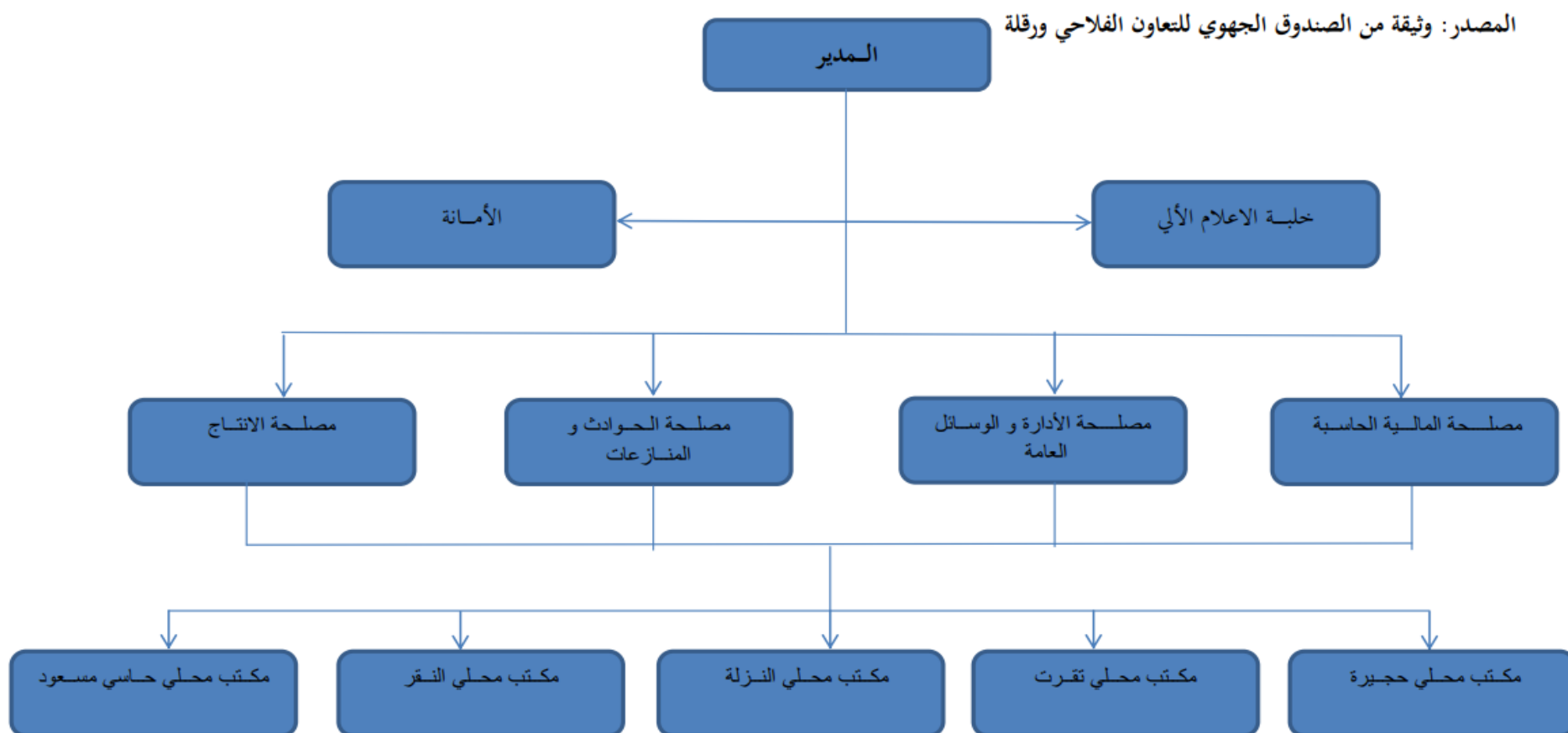
يتحلى دور مصلحة الإنتاج في إبرام عقود التأمين بصفة عامة ووفقا للمعايير والمعطيات التقنية المعمول بها بين المتعاملين و عرض الضمانات المتنوعة الجلب أكبر عدد ممكن من العملاء عن طريق توعيتهم بالخطر المحتمل.

4 مصلحة الحوادث والمنازعات

تقوم هذه المصلحة بدراسة جميع ملفات الحوادث والمنازعات و السهر على تسويتها في أقرب الآجال الممكنة و متابعة قضايا المنازعات (احكام، تنفيذ، طعون)

و يمكن عرض الهيكل التنظيمي للصندوق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1.1 الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة

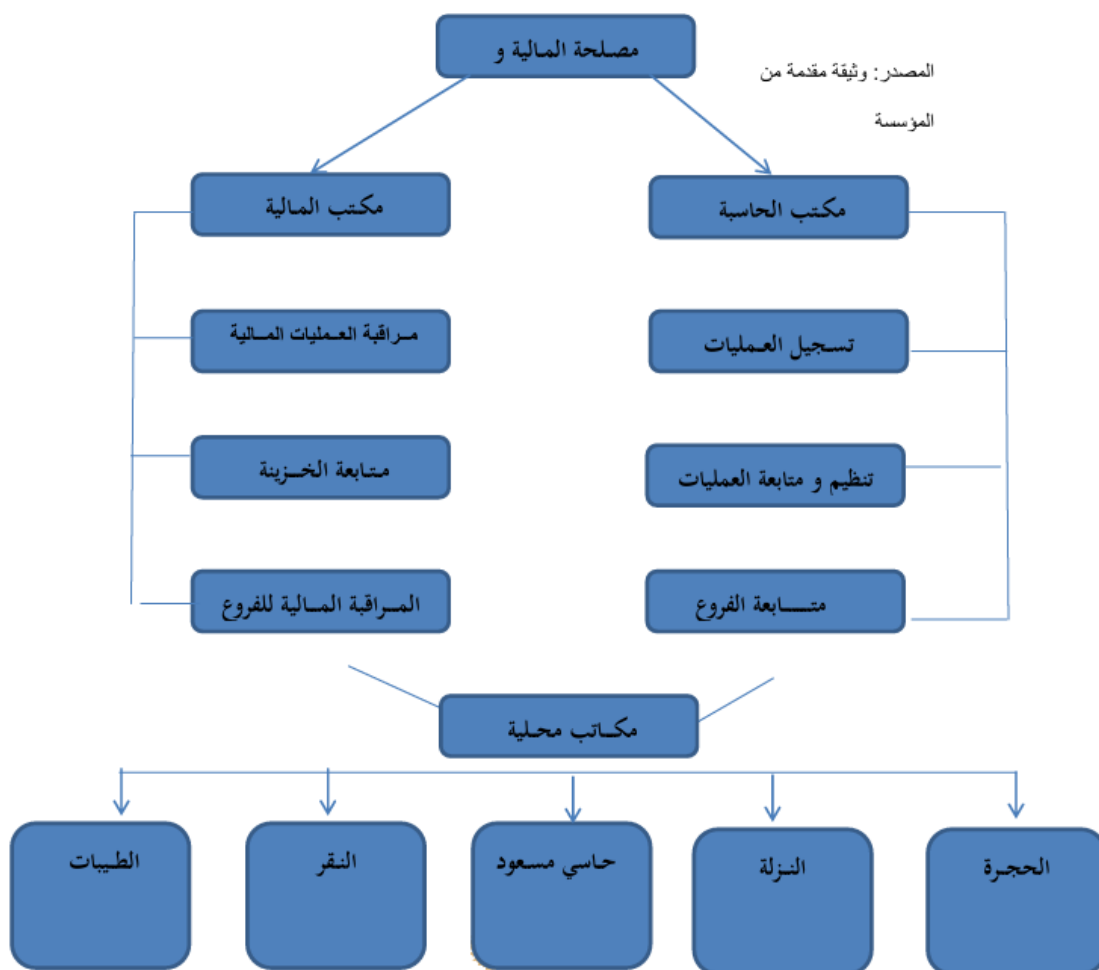


الفرع الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية و المحاسبة بالصندوق CRMA بورقلة:

مصلحة المالية و المحاسبة

هي من أهم المصالح في الصندوق تقوم بمعالجة جميع العمليات المحاسبة و متابعتها و تجهيز ميزانية التأمينات السنوية للصندوق و الفروع التابعة لها وفقا للقانون المتبع و جرد الحسابات اليومية من تدفقات نقدية داخلية و مصاريف مالية أخرى وذلك لتحديد ومعرفة الحالة المالية للصندوق و يمكن عرض الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية و المحاسبة في الشكل الموالي :

الشكل (1.2) الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية و المحاسبة



المصدر : وثيقة من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقة

الفرع الثالث : هيئات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

-الجمعية العامة:

تتكون الجمعية العامة من كل الشركاء المقبولين قانونيا و يتمتع كل شريك بصوت واحد كما يحق للشريك أن يفوض أحد زملائه أو شخص آخر ومنها ينتخب بالاقتراع السري لأعضاء مجلس الإدارة.

-مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء منتخبين من بين الشركاء لفترة مدتها أربعة (4) سنوات.

يجتمع مجلس الإدارة كل شهرين وكل ما دعت الحاجة إلى ذلك و يتخذ قراراته بالأغلبية و في حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

صلاحيات مجلس الإدارة

لمجلس الإدارة الصلاحيات التالية:

يداول عن كل المسائل التي لا تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة أو المدير

يدرس ميزانية الصندوق

يدرس و يحلل الحسابات السنوية

يقدم للجمعية العامة تقرير النشاط

يفصل في اقتناء الممتلكات و انجازها و التنازل عنها

يوافق على مخططات توظيف الأموال والاقتراضات و الشراء وبيع أسهم المساهمة إلى الشركات النوعية

المدير:

يعين مجلس الإدارة مدير الصندوق الذي يختار ضمن قائمة التأهيل التي تضبطها المديرية العامة و لا يمكن للمدير أن يجمع بين وظائفه و عضوية مجلس إدارة الصندوق.

يكلف مدير الصندوق بما يلي:

- القيام بالتسيير العادي للصندوق
- إبرام جميع العمليات التي لها صلة بهدف الصندوق
- تقديم المصاريف و الأمر بالصرف
- تمثيل الصندوق الجهوي في المحاكم و في جميع أعمال الحياة المدنية
- ممارسة السلطة على مجموع موظفي الصندوق الجهوي طبقا للتشريع الجاري به العمل و القانون الأساسي للصندوق

المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة

المطلب الأول: طريقة الدراسة

تعتمد الدراسة على تتبع دورة حياة النشاط التأميني داخل الصندوق من الناحيتين المحاسبية والتقنية، وذلك وفق المحاور التالية:

1. المنهج المتبع

- **المنهج الوصفي:** لوصف وتحليل واقع التأمين الفلاحي في منطقة ورقلة، وتحديد أنواع المخاطر التي يتم تأمينها (مثل تأمين المضخات وشبكات الري).
- **المنهج التحليلي:** لتقييم القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة) لاستخراج مؤشرات الملاءة والسيولة والأداء التشغيلي.

2. حدود الدراسة (الزماني والمكاني)

- **الحدود المكاني:** الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة.
- **الحدود الزماني:** تغطي الدراسة الفترة المالية من يناير 2023 إلى ديسمبر 2025.

3. أسلوب جمع البيانات

- **البيانات المحاسبية:** تم الاعتماد على التقارير المالية الختامية لكل سنة مالية لاستخراج المبالغ المتعلقة بالأقساط والتعويضات والأموال الخاصة.
- **البيانات التقنية (دراسة حالة):** تم اختيار نموذج واقعي لمؤمن له (X) لتتبع المسار الإجرائي من لحظة اكتتاب العقد إلى غاية صرف التعويض.

متغيرات الدراسة

ولاً: المتغيرات المستقلة (الأداء الهيكلي والمالي)

• مؤشر نمو النشاط (رقم الأعمال):

- المؤشر: معدل نمو الأقساط الصافية المكتتبة خلال الدورة .
- العلاقة: تربطه علاقة طردية مع الدور الحمائي؛ فكلما زاد حجم الأقساط، زادت قدرة الصندوق على تغطية عدد أكبر من الفلاحين وتوسيع نطاق الحماية.

• مؤشر الملاءة المالية (القدرة الذاتية):

- المؤشر: نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي أصول الميزانية .
- العلاقة: تربطه علاقة طردية مع استقرار الصندوق؛ فارتفاع الملاءة يعني زيادة الاستقلال المالي والقدرة على مواجهة الحوادث الجسيمة دون خطر الإفلاس.

• مؤشر السيولة الفورية:

- المؤشر: رصيد الخزينة المتاحة (النقدية) في نهاية السنة .
- العلاقة: تربطه علاقة طردية مع سرعة التعويض؛ فتوفر السيولة يقلل من الفجوة الزمنية بين وقوع الحادث وصرف المستحقات للفلاحين.

ثانياً: المتغيرات التابعة (الاستجابة والدور الحمائي)

• مؤشر عبء الحوادث (الخسارة):

- المؤشر: نسبة التعويضات الصافية إلى الأقساط الصافية. (Loss Ratio)

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقة 2023-2025

○ العلاقة: تربطه علاقة توازنية مع الاستدامة؛ فارتفاعه بشكل كبير يهدد التوازن المالي، وانخفاضه الشديد قد يعني ضعف الدور الحمائي أو صرامة مبالغ فيها في قبول المطالبات.

• مؤشر الأمان التقني:

- المؤشر: نسبة تغطية الأموال الخاصة للاحتياجات التقنية .
- العلاقة: تربطه علاقة طردية مع موثوقية الصندوق؛ فكلما ارتفعت التغطية، زاد اطمئنان الفلاحين (المؤمن لهم) بالحصول على حقوقهم في أصعب الظروف.
- وكلما زادت الملاءة المالية والسيولة (متغيرات مستقلة)، تحسنت قدرة الصندوق على التعويض وتغطية المخاطر (متغيرات تابعة)، بشرط وجود سياسة إعادة تأمين متوازنة (متغير وسيط) تضمن استدامة الصندوق.

المطلب الثاني: التحليل المالي والتقني لنشاط التأمين الفلاحي بـ CRMA ورقة (2023-2025)

الفرع الأول: تحليل مؤشرات نمو النشاط التأميني (جانب الأقساط)

1 تطور رقم الأعمال (الأقساط الصافية):

يهدف إلى إبراز مدى إقبال الفلاحين في منطقة ورقلة على التأمين كأداة لحماية محاصيلهم وماشيتهم .

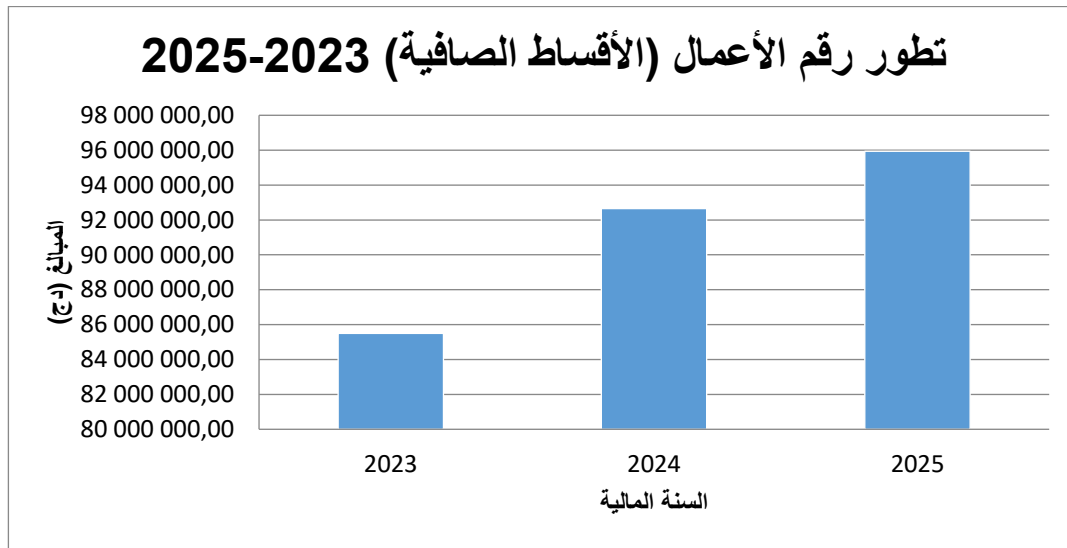
الجدول التالي تطور رقم الأعمال (الأقساط الصافية) للفترة الممتدة بين 2023 و 2025 لإبراز مؤشرات نمو النشاط التأميني:

جدول رقم (1-2): تطور رقم الأعمال (الأقساط الصافية) للفترة 2023-2025

السنة المالية	الأقساط الصافية (بالدينار الجزائري)	نسبة النمو السنوي
2023	85,500,000.00	--
2024	92,648,000.00	8.36%
2025	95,943,000.00	3.55%

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

الشكل رقم (1-2): تطور رقم الأعمال (الأقساط الصافية) للفترة 2023-2025



المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

تحليل

- نمو مستمر في الإقبال: نلاحظ زيادة مطردة في "الأقساط الصافية المقبولة في التمرين (Primes acquises) (à l'exercice)، حيث ارتفعت من 85.5 مليون دج في 2023 لتصل إلى قرابة 96 مليون دج في 2025.
- تطور النشاط المباشر: سجلت الأقساط الصادرة عن العمليات المباشرة (Primes émises sur opérations directes) قفزة من 130 مليون دج كقيمة إجمالية (بروتو) في 2023 إلى 148 مليون دج في 2024، ثم استقرت عند 153.2 مليون دج في 2025.
- دلالة المؤشر: هذا المنحى التصاعدي يعكس زيادة تدريجية في وعي الفلاحين بمنطقة ورقلة بأهمية التأمين كأداة لحماية نشاطهم، مما أدى إلى توسع قاعدة المكتتبين أو زيادة في حجم الأصول المؤمنة (الحاصلات والماشية).
- استقرار الأداء: بالرغم من أن نسبة النمو في 2025 كانت أقل من 2024، إلا أن النشاط حافظ على اتجاهه الإيجابي، مما يدل على قدرة الصندوق على المحافظة على عملائه وجذب مشتركين جدد في بيئة صحراوية تتسم بالمخاطر.

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة 2023-2025

2 سياسة إعادة التأمين (حماية الصندوق)

تعتمد سياسة إعادة التأمين في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة (CRMA OUARGLA) على تحويل جزء من المخاطر المكتتة إلى معيدي التأمين لضمان الملاءة المالية وحماية توازن الصندوق .

فيما يلي تحليل لمؤشرات سياسة إعادة التأمين للفترة: (2023-2025)

3 تطور حصة معيدي التأمين (الأقساط المتنازل عنها)

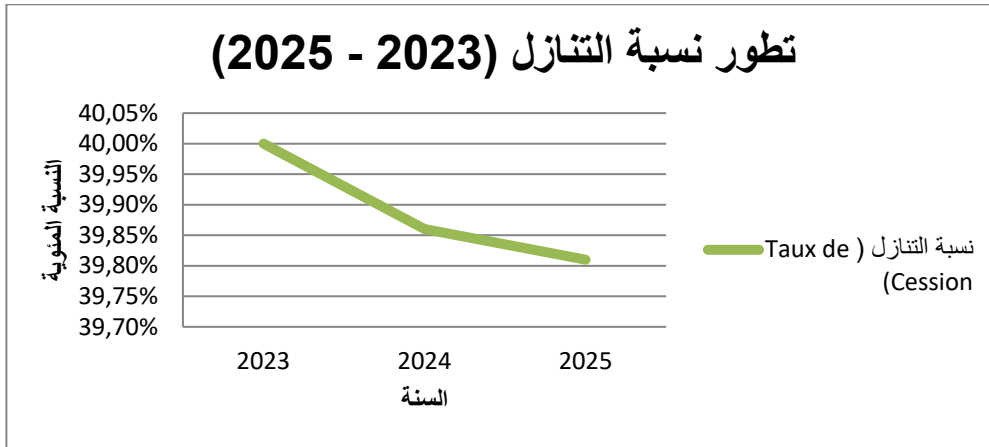
جدول رقم (2-2): تطور حصة معيدي التأمين (الأقساط المتنازل عنها)

السنة المالية	إجمالي الأقساط الصادرة (دج)	الأقساط المتنازل عنها (دج)	نسبة التنازل (Taux de Cession)
2023	130,000,000.00	52,000,000.00	40.00%
2024	148,000,000.00	59,000,000.00	39.86%
2025	153,200,000.00	61,000,000.00	39.81%

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

يوضح الجدول أدناه حجم الأقساط التي تنازل عنها الصندوق لصالح معيدي التأمين (Cessions et Rétrocessions) مقارنة بإجمالي الأقساط الصادرة (Opérations Brutes):

الشكل رقم (2-2): تطور حصة معيدي التأمين (الأقساط المتنازل عنها)



المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

تحليل

- استقرار استراتيجية الحماية :نلاحظ أن الصندوق يحافظ على نسبة تنازل ثابتة تقريباً تقارب 40% من إجمالي الأقساط الصادرة طوال السنوات الثلاث .هذا يعكس سياسة حذرة تهدف إلى توزيع المخاطر مع أطراف أخرى (معيدي التأمين) لحماية الأصول الصافية للصندوق .
- المساهمة في التعويضات :تظهر سياسة الحماية بوضوح في جانب "الأعباء"؛ ففي عام 2025 مثلاً، بلغت التعويضات الإجمالية 49,420,000.00دج، تحمل معيدو التأمين منها مبلغ 13,615,000.00دج .هذا التدخل يقلل من العبء المالي المباشر على خزانة الصندوق عند وقوع حوادث كبرى.
- استرداد الأقساط المؤجلة :يقوم الصندوق أيضاً بتنازل جزئي عن الأقساط المؤجلة (Primes émises reportées؛ ففي عام 2025 تنازل عن 6,107,000.00دج من أصل 9,850,000.00دج.
- صافي الملاءة :بفضل هذه السياسة، ينجح الصندوق في الحفاظ على "هامش تأمين صافي (Marge nette d'assurance nette)متصاعد، حيث انتقل من 54,915,000.00دج في 2023 ليصل إلى 60,138,000.00دج في 2025، مما يعزز الاستدامة المالية للمؤسسة .

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة 2023-2025

الفرع الثاني: تحليل الدور الحمائي للتأمين (جانب التعويضات)

يمثل الدور الحمائي للتأمين (جانب التعويضات) الأثر الفعلي والملموس للنشاط التأميني في الميدان؛ فهو يترجم وعود الصندوق وجهوده إلى دعم مالي حقيقي يعوض الفلاحين عن الخسائر التي تلحق بمحاصيلهم ومواشيهم، مما يضمن استمرارية نشاطهم الاستثماري وعدم تعرضهم للإفلاس عند حدوث الكوارث الطبيعية أو الحوادث.

بناءً على القوائم المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة (CRMA OUARGLA)، يركز التحليل المالي للدور الحمائي على تتبع تطور التعويضات المدفوعة (Prestations de l'exercice) للفترة بين 2023 و2025:

1. تطور أعباء التعويضات (الخدمات المدفوعة) للفترة 2023-2025

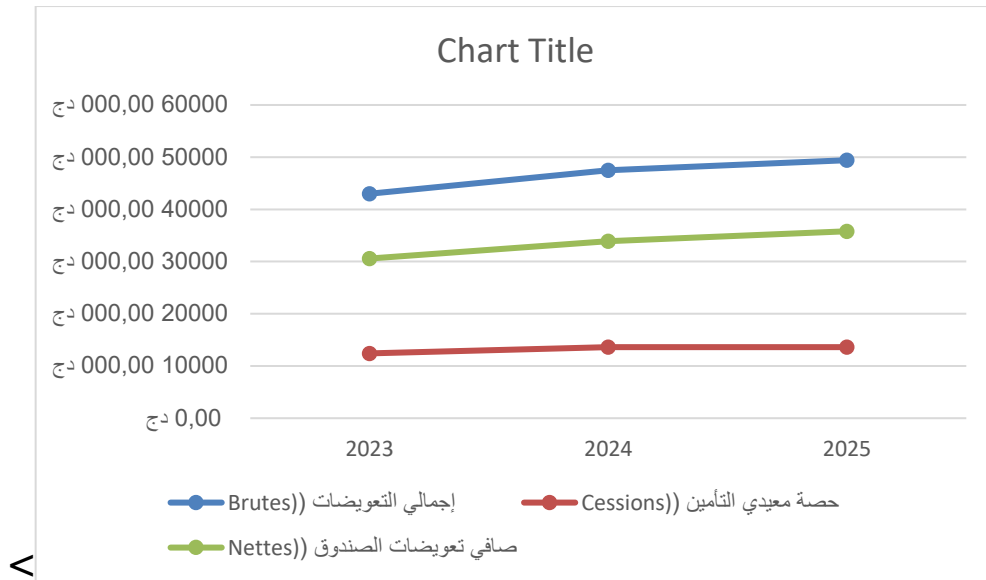
حيث سيوضح الجدول التالي حجم التعويضات الإجمالية والصافية التي قدمها الصندوق لحماية الاستثمارات الفلاحية في المنطقة:

جدول رقم (2-3): معدل مساهمة معيدي التأمين

السنة المالية	إجمالي التعويضات الإجمالية (Opérations Brutes) (دج)	حصة معيدي التأمين من التعويضات (Cessions) (دج)	صافي التعويضات التي تحملها الصندوق (Opérations Nettes) (دج)	معدل مساهمة معيدي التأمين
2023	43,000,000.00	12,415,000.00	30,585,000.00	28.87%
2024	47,500,000.00	13,615,000.00	33,885,000.00	28.66%
2025	49,420,000.00	13,615,000.00	35,805,000.00	27.55%

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

الشكل رقم (2-3): معدل مساهمة معيدي التأمين



المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

تحليل الأبعاد الحمائية

التدفق المالي المستمر نحو القطاع الفلاحي بالمنطقة

- يظهر من خلال تطور التعويضات الإجمالية أن الصندوق ضحَّ تعويضات متزايدة في السوق الفلاحية بورقلة، حيث ارتفعت من 43 مليون دج في 2023 إلى قرابة 49.4 مليون دج في 2025.
- هذا الارتفاع يعكس التزام الصندوق بتغطية الأضرار وحماية الفلاحين والمربين في المنطقة من صدمات الخسائر غير المتوقعة (مثل الأمراض التي تصيب الماشية، أو العواصف الرملية والجفاف المؤثر على المحاصيل).

الفعالية في امتصاص الصدمات المالية (معدل الخسائر الصافي)

- يتحمل الصندوق العبء الأكبر من حماية الفلاحين محلياً؛ حيث تظهر البيانات أنه يتحمل سنوياً ما يقارب 71% إلى 72% من قيمة التعويضات من أمواله الخاصة كصافي أعباء حوادث (Opérations Nettes).

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة 2023-2025

- على سبيل المثال، في عام 2025، قام الصندوق مباشرة بتغطية خسائر فلاحية بقيمة 35,805,000.00 دج صافية من التزاماته الذاتية.

تكامل نظام الحماية الثنائي (الصندوق ومعيدو التأمين)

- تبرز حماية الصندوق لنفسه ولعملائه بالتكامل مع سياسة إعادة التأمين؛ حيث نلاحظ استقرار حجم المساهمة الخارجية لمعدي التأمين في تغطية الحوادث بمتوسط يتجاوز 13.6 مليون دج سنوياً في عامي 2024 و2025.
- هذا الدعم الخارجي يضمن ألا تؤدي الحوادث الكبيرة والجسيمة في منطقة ورقلة إلى إعاقاة قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته أو تهديد ملاءته المالية.

تحليل حجم التعويضات المدفوعة:

إن تطور التعويضات (الجانب الحمائي) يسير بالتوازي مع نمو الأقساط (الجانب التجاري). هذا التوازن يؤكد أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة لا يعمل كجامع للأموال فحسب، بل يمثل شبكة أمان حقيقية ومستقرة تلعب دوراً حيوياً في تثبيت الفلاحين في أراضيهم، ودعم الاستثمار الفلاحي المستدام في البيئة الصحراوية الصعبة للمنطقة.

2. تحليل نسب الخسارة (S/P)

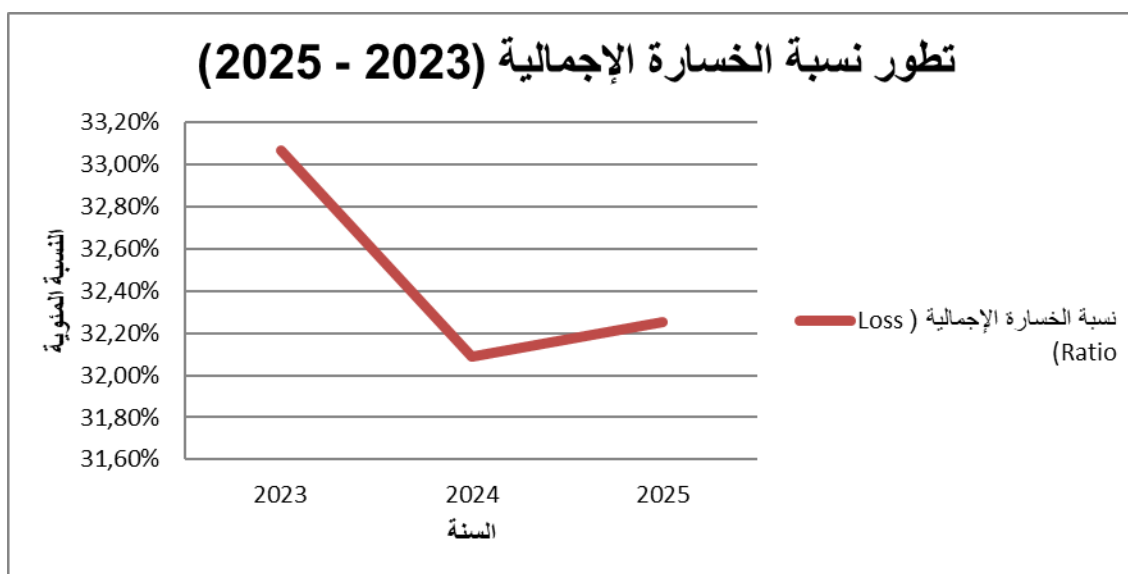
تعد نسبة الخسارة إلى الأقساط (Loss Ratio) أهم مؤشر لقياس الأداء التشغيلي، وهي تحسب بقسمة "تعويضات السنة" على "أقساط السنة":

جدول رقم (2-4): نسبة الخسارة الإجمالية: (Gross Loss Ratio)

السنة المالية	تعويضات السنة (أعباء الاستغلال الإجمالية)	أقساط السنة (إجمالي الأقساط الصادرة)	نسبة الخسارة الإجمالية (Gross Loss Ratio)
سنة 2023	دج 43,000,000.00	دج 130,000,000.00	33.07%
سنة 2024	دج 47,500,000.00	دج 148,000,000.00	32.09%
سنة 2025	دج 49,420,000.00	دج 153,200,000.00	32.25%

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

الشكل رقم (2-4): نسبة الخسارة الإجمالية: (Gross Loss Ratio)



المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

التحليل

من خلال يمكن القول إن المؤسسة حققت خلال الفترة 2023-2025 أداءً فنياً مستقرًا، حيث تمكنت من توسيع حجم الأقساط مع المحافظة على نسبة خسارة منخفضة ومستقرة. ويعكس ذلك قدرة جيدة على التحكم في المخاطر الزراعية وتحقيق توازن بين النمو التجاري والسلامة الفنية، مما يعزز من الاستقرار المالي للمؤسسة ويدعم استدامة نشاطها التأميني على المدى المتوسط والطويل.

الفرع الثالث : تقييم الكفاءة المالية والاستقرار (الملاءة والسيولة)

لتقييم الكفاءة المالية و الاستقرارية يجب تحليل المؤشرات التالية :

1 تحليل الملاءة المالية (الأموال الخاصة):

تُعد الملاءة المالية (Solvabilité) المؤشر الأهم لضمان قدرة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة (CRMA) (OUARGLA) على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل تجاه الفلاحين، خاصة في حالات الكوارث الكبرى. يعتمد هذا التحليل على فحص "الأموال الخاصة" ومدى كفايتها لتغطية المخاطر المكتتبة.

بناءً على الميزانيات المالية للفترة 2023-2025، إليك تحليل مؤشرات الملاءة المالية واستقرار الصندوق:

تطور الأموال الخاصة (Capitaux Propres)

تمثل الأموال الخاصة "وسادة الأمان" التي تحمي الصندوق من التقلبات التقنية، وقد شهدت نمواً قوياً وواضحاً:

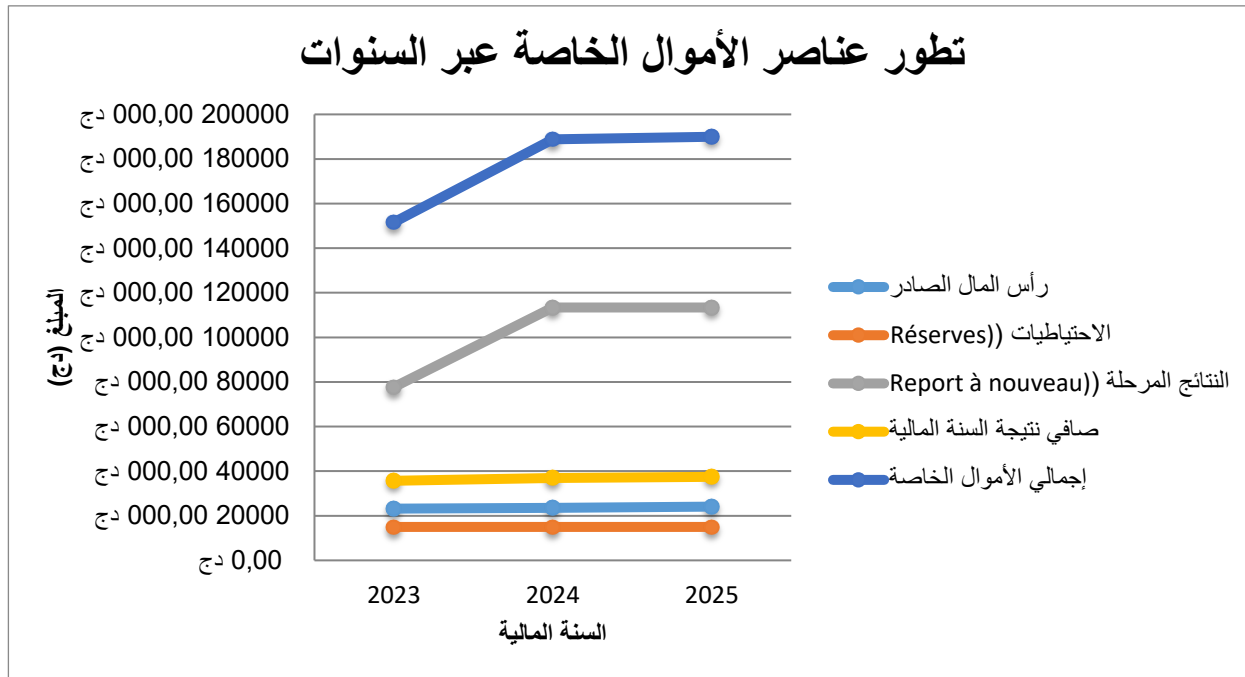
الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة 2023-2025

جدول رقم (2-5): تطور الأموال الخاصة (Capitaux Propres)

المكون المالي (بالدينار الجزائري)	سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025
رأس المال الصادر	23,200,000.00	23,500,000.00	24,100,000.00
الاحتياطيات (Réserves)	15,000,000.00	15,000,000.00	15,000,000.00
النتائج المرحلة (Report à nouveau)	77,705,000.00	113,410,000.00	113,410,000.00
صافي نتيجة السنة المالية	35,705,000.00	36,955,000.00	37,458,000.00
إجمالي الأموال الخاصة	151,610,000.00	188,865,000.00	189,968,000.00

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

الشكل رقم (2-4): تطور الأموال الخاصة (Capitaux Propres)



المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقة 2023-2025

من خلال الشكل نلاحظ ان تطور الأموال الخاصة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بورقة للفترة (2023-2025) استراتيجية مالية متينة تركز على تعزيز التمويل الذاتي وبناء "وسادة أمان" قوية لمواجهة التقلبات التقنية؛ حيث شهد إجمالي الأموال الخاصة نمواً مطرداً بنسبة بلغت حوالي 25%، لينتقل من 151,610,000.00 دج في سنة 2023 إلى 189,968,000.00 دج في سنة 2025. ويعود هذا الارتفاع الجوهري بشكل أساسي إلى سياسة احتجاز الأرباح، وهو ما يفسره القفزة في بند "النتائج المرحلة" الذي استقر عند 113,410,000.00 دج بعد أن كان 77,705,000.00 دج، مما يعكس تحويل الفوائض السنوية المحققة (والتي بلغت ذروتها بـ 37,458,000.00 دج في 2025) إلى قاعدة رأسمالية مستدامة. كما واكب هذا التطور زيادة تدريجية في رأس المال الصادر ليصل إلى 24,100,000.00 دج، مع الحفاظ على مستوى ثابت من الاحتياطات قدره 15,000,000.00 دج، مما يعزز من الملاءة المالية للصندوق ويمنحه استقلالية تامة وقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته تجاه الفلاحين حتى في حالات الكوارث الكبرى.

1. مؤشر الملاءة (الأموال الخاصة / إجمالي الأصول) 2023-2024-2025

يعد مؤشر الملاءة (Solvency Ratio)، المحسوب بقسمة الأموال الخاصة على إجمالي الأصول، مقياساً لدرجة الاستقلال المالي للصندوق وقدرته على تغطية كافة التزاماته وحماية حقوق المؤمنين (الفلاحين) من خلال موارده الذاتية.

بناءً على الميزانيات المالية للفترة الممتدة بين 2023 و2025، إليك حساب وتحليل هذا المؤشر :

جدول رقم (2-6): جدول حساب مؤشر الملاءة (2023 - 2025)

السنة المالية	الأموال الخاصة (دج)	إجمالي الأصول (دج)	مؤشر الملاءة
2023	151,610,000.00	260,370,000.00	58.23%
2024	188,865,000.00	261,580,000.00	72.20%
2025	189,968,000.00	264,440,000.00	71.84%

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

تحليل تطور مؤشر الملاءة

- سنة 2023 (ملاءة قوية): بلغت النسبة 58.23% وهذا يعني أن أكثر من نصف أصول الصندوق ممولة بأمواله الخاصة، وهو وضع مالي مستقر يتجاوز المعايير الدنيا المطلوبة عادة في قطاع التأمين .
- سنة 2024 (طفرة في الاستقلال المالي): قفز المؤشر ليصل إلى 72.20% يعود هذا الارتفاع الملحوظ إلى نمو الأموال الخاصة بنسبة كبيرة (من 151.6 مليون إلى 188.8 مليون دج) نتيجة احتجاز أرباح الدورة والنتائج المرحلة .
- سنة 2025 (استقرار التميز): استقر المؤشر عند 71.84% رغم الزيادة الطفيفة في إجمالي الأصول، إلا أن الصندوق حافظ على مستوى ملاءة مرتفع جداً، مما يؤكد أن الاستقرار المالي أصبح ميزة هيكلية للصندوق .

دلالة هذه المؤشرات على استقرار الصندوق

1. انخفاض المخاطر المالية: وصول النسبة إلى ما فوق 70% في السنتين الأخيرتين يعني أن الصندوق يتمتع بمركز مالي "فائق الأمان" .
2. الثقة لدى الفلاحين: تعطي هذه الأرقام ضماناً قوية للفلاحين في منطقة ورقلة بأن الصندوق يمتلك قاعدة رأسمالية صلبة جداً تمكنه من صرف التعويضات حتى في أصعب الظروف الاقتصادية أو التقنية .
3. القدرة على التوسع: تسمح هذه الملاءة المرتفعة للصندوق بزيادة حجم اكتتاباته وتغطية مساحات زراعية أو رؤوس ماشية أكبر في المستقبل دون الخوف من اختلال توازنه المالي .

2 مؤشر تغطية الاحتياطيات التقنية (Couverture des Provisions Techniques)

يُعد مؤشر تغطية الاحتياطيات التقنية (Couverture des Provisions Techniques) من أهم مقاييس الأمان في شركات التأمين، حيث يقيس مدى كفاية الأموال الخاصة للصندوق لتغطية التزاماته تجاه الفلاحين (التعويضات المستقبلية والحوادث التي وقعت ولم تُسدّد بعد) .

بناءً على الميزانيات المالية للفترة (2023-2025)، إليك تحليل هذا المؤشر:

جدول رقم (2-7): جدول حساب مؤشر تغطية الاحتياطيات التقنية (2023 - 2025)

السنة المالية	الأموال الخاصة (دج)	الاحتياطيات التقنية (دج)	نسبة التغطية (الأموال الخاصة / الاحتياطيات)
2023	151,610,000.00	73,600,000.00	2.06 مرة
2024	188,865,000.00	43,202,000.00	4.37 مرة
2025	189,968,000.00	42,285,000.00	4.49 مرة

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

تحليل مؤشرات التغطية والاستقرار المالي

- سنة 2023 (مستوى أمان جيد): بلغت نسبة التغطية 2.06 مرة. وهذا يعني أن لكل 1 دينار من الالتزامات التقنية تجاه الفلاحين، يمتلك الصندوق أكثر من 2 دينار من أمواله الخاصة لحمايتها .
- سنة 2024 (قفزة في ملء الأمان): ارتفعت النسبة بشكل كبير لتصل إلى 4.37 مرة. يعود هذا التحسن لسببين مزدوجين: زيادة الأموال الخاصة من جهة ، وانخفاض حجم الاحتياطيات التقنية (الالتزامات) من جهة أخرى .
- سنة 2025 (أعلى مستويات الاستقرار): وصلت النسبة إلى ذروتها بـ 4.49 مرة. هذا المستوى يعكس "ملء فائقة"؛ حيث أصبحت الأموال الخاصة تغطي الالتزامات التقنية بنحو أربعة أضعاف ونصف .

دلالة هذه المؤشرات على الدور الحمائي للصندوق

1. ضمان التعويضات: تمنح هذه النسب ثقة مطلقة للفلاحين في منطقة ورقلة؛ فالمؤشر يثبت أن الصندوق قادر على الوفاء بالتزاماته حتى لو تضاعفت الحوادث أربع مرات عما هو متوقع في ميزانيته .
2. الاستقلالية المالية: تعكس النسبة قدرة الصندوق على تحمل الخسائر التقنية الكبرى من موارده الذاتية دون الحاجة إلى دعم خارجي أو تسهيل أصوله الثابتة بشكل مفاجئ .

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقة 2023-2025

3. الفائض في الأمان :وجود فائض كبير في التغطية (أكثر من 4 أضعاف في 2025) يسمح للصندوق باستثمار فوائض السيولة لتحسين خدماته أو توسيع نطاق تغطيته التأمينية لتشمل مخاطر زراعية جديدة بالمنطقة .

3 تحليل تدفقات الخزينة: (TFT)

يعد جدول تدفقات الخزينة (TFT) أداة حيوية لتقييم القدرة الحركية للأموال داخل الصندوق، حيث يوضح كيفية توليد النقد واستهلاكه بعيداً عن المحاسبة التقديرية.

جدول رقم (2-1) :تطور أرصدة الخزينة(2023 – 2025)

البيان (بالدينار الجزائري)	سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025
خزينة أول المدة	24,500,000.00	25,800,000.00	25,800,000.00
خزينة آخر المدة	25,800,000.00	23,400,000.00	23,400,000.00
صافي التغير في الخزينة	1,300,000.00+	2,400,000.00-	2,400,000.00-

المصدر: من إعداد الطالبين ببرنامج Excel 2016

تحليل مكونات التدفقات النقدية (لعامي 2024 و2025)

1. الأنشطة التشغيلية) الفئةA)

- بلغت التحصيلات المستلمة من نشاط التأمين وإعادة التأمين 112,000,000.00 دج .
- بلغت المبالغ المدفوعة لنشاط التأمين وإعادة التأمين 72,533,000.00 دج .
- بلغت التدفقات المدفوعة للموردين والموظفين 13,000,000.00 دج .
- سجل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عجزاً قدره -2,833,000.00 دج .
- التحليل :يشير هذا العجز التشغيلي إلى أن المصاريف النقدية المدفوعة خلال الدورة (بما فيها التعويضات والأعباء) كانت أعلى من الأقساط المحصلة فعلياً نقداً، مما استوجب السحب من احتياطيات الخزينة السابقة .

2. الأنشطة الاستثمارية) الفئةB)

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقلة 2023-2025

- أنفق الصندوق 530,000.00 دج على حيازة تثبيات (أصول ثابتة) .
- حقق الصندوق تدفقات داخلية من تنازل عن تثبيات بقيمة 963,000.00 دج .
- حقق صافي التدفق من الاستثمار فائضاً قدره +433,000.00 دج .
- التحليل : يعكس هذا النشاط سياسة الصندوق في تحديد أصوله وتسييل بعض الاستثمارات غير اللازمة لدعم السيولة .

3. الأنشطة التمويلية (الفئة C)

- لم تسجل القوائم المالية أي تدفقات نقدية داخلية أو خارجة من الأنشطة التمويلية (زيادة رأس مال نقدي أو قروض جديدة) خلال هذه الفترة .
- التحليل : يؤكد هذا الاعتماد الكامل للصندوق على موارده الذاتية في تمويل عملياته واستثماراته .

تقييم الكفاءة النقدية والاستقرار

- الاستدامة النقدية : رغم تسجيل تغير سالب في الخزينة بمبلغ 2.4 مليون دج في عام 2025 ، إلا أن الرصيد المتبقي (23.4 مليون دج) لا يزال يمثل مستوى سيولة مريحاً جداً لتغطية العمليات اليومية والتعويضات العاجلة .
- تغطية التعويضات : تظهر السيولة النقدية المتاحة قدرة الصندوق على مواجهة مطالبات الفلاحين دون تأخير، حيث أن رصيد الخزينة يغطي أكثر من نصف الالتزامات التقنية الصافية لعام 2025 .
- الاستنتاج : يتمتع الصندوق بهيكل نقد مستقر، حيث تعوض السيولة المتراكمة من السنوات السابقة أي عجز مؤقت في التدفقات التشغيلية السنوية، مما يضمن الاستمرار في الدور الحمائي للفلاحين في منطقة ورقلة .

الفرع الرابع :

في هذا الفرع سنقوم بتقديم دراسة لدورة حياة العقد التأميني وإجراءات التعويض بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة (CRMA OUARGLA) ، بناءً على الوثائق والمستندات التقنية المرفقة:

أولاً: مرحلة اكتتاب العقد (الوقاية والحماية)

تبدأ العلاقة بين الفلاح والصندوق بإبرام "عقد تأمين (Police d'assurance)" يهدف إلى تحويل المخاطر المادية إلى التزامات مالية .

1. تحديد الأطراف والجدول الزمني

- المؤمن له : السيد "X" المقيم بمنطقة "حاسي بن عبد الله" .
- المؤمن : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة .
- فترة الضمان : تمتد لمدة سنة كاملة من 25/11/2025 إلى 24/11/2026 .

2. الضمانات والمبالغ المؤمنة

يتم تفصيل الحماية حسب نوع الجهاز والمخاطر المحتملة :

- الحريق والانفجار : تغطية لمجموعة الضخ الكهربائية وآلات الري برأس مال يصل إلى 600,000.00 دج .
- عطب الآلات والعواصف : حماية ضد الأعطال الميكانيكية المفاجئة برأس مال قدره 600,000.00 دج .
- الأضرار الكهربائية : تغطية خاصة للمكونات الإلكترونية واللوحات الكهربائية برأس مال 600,000.00 دج .
- المسؤولية المدنية : حماية الفلاح من المطالبات المالية للجيران أو الغير في حال تسبب أجهزته في ضرر لهم بمبلغ 1,000,000.00 دج .

3. التكلفة المالية للاكتتاب

- القسط الصافي :مجموع الأقساط الأساسية للضمانات بلغ 11,500.00 دج .
- الرسوم والضرائب :تشمل الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بمبلغ 2,280.00 دج ورسوم الطابع .
- المبلغ الإجمالي :دفع الفلاح مبلغ 14,340.00 دج للحصول على هذه الحماية الشاملة .

ثانياً: مرحلة وقوع الحادث والتصريح (إدارة الأزمة)

عند وقوع ضرر، تبدأ الإجراءات القانونية التي تضمن حق الفلاح في التعويض .

1. ملايسات الحادث

- طبيعة الضرر :عطب فجائي أدى إلى توقف المضخة عن العمل بشكل نهائي أثناء اشتغالها بصفة عادية .
- توصيف الفلاح " :كان المرش يسير بصفة عادية وفجأة توقف عن العمل وأصابه عطب ."

2. الالتزامات القانونية للتصريح

حسب المادة 12 من شروط العقد، يجب على الفلاح :

- تقديم تصريح كتابي بالحادث في مدة لا تتجاوز 5 أيام .
- توضيح الأسباب المعروفة أو المفترضة للحادث .
- تقديم كشف تقديري للأموال المتضررة خلال 15 يوماً .

ثالثاً: مرحلة المعاينة والخبرة التقنية

لا يتم صرف التعويض إلا بعد التأكد التقني من صحة الادعاءات .

- أمر بمهمة: (Ordre de Service) يصدره رئيس مصلحة الإنتاج (باهي محمد الصالح) لتكليف خبير فلاحي مختص .

- زيارة المخاطر: يقوم الخبير (مرسوت بن عمر) بزيارة ميدانية لمعينة الجهاز المعطل وتحديد ما إذا كان العطب ناتجاً عن إهمال أم عن حادث مغطى تأمينياً .

رابعاً: مرحلة التسوية والتعويض المالي

هي المرحلة النهائية التي تجسد الدور الحمائي للصندوق .

1. إعداد ملف الدفع: تتولى مصلحة الحوادث والمنازعات إعداد "أمر بالدفع (Ordre de Paiement)" يتضمن المبلغ النهائي المتفق عليه بعد تقرير الخبرة .

2. التوقيع على المخالصة: يوقع المؤمن له على "مخالصة تعويض عن حادث (Quittance d'indemnité de sinistre)"، وهي وثيقة قانونية يقر فيها باستلام التعويض (عن الأضرار الكهربائية مثلاً) ويعفي الصندوق من أي مطالبات مستقبلية بخصوص نفس الحادث .

3. طريقة الصرف: يتم الدفع عادة عن طريق حوالة بنكية أو صك بنكي لضمان الشفافية المالية .

تؤكد هذه الإجراءات المفصلة أن العملية ليست مجرد دفع أموال، بل هي نظام متكامل يبدأ من الدراسة التقنية للمخاطر وينتهي بالدعم المالي السريع لضمان عدم توقف عجلة الإنتاج الفلاحي .

الفرع الخامس : العلاقة بين التغيرات

من خلال تحليل المؤشرات المالية والتقنية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بورقلة للفترة (2023-2025)، يمكننا استنتاج شبكة من العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المستقلة والتابعة التي تفسر نموذج عمل الصندوق واستقراره:

أولاً: تحليل العلاقة بين نمو الأقساط (النشاط التجاري) وتطور التعويضات (الدور الحمائي)

1. المؤشرات الرقمية للعلاقة

- نمو المتغير المستقل (الأقساط الصافية): سجلت الأقساط الصافية المكتسبة ارتفاعاً من 85,500,000.00 دج في سنة 2023 إلى 95,943,000.00 دج في سنة 2025 .
- تطور المتغير التابع (التعويضات الإجمالية): واکب هذا النمو ارتفاع في أعباء الحوادث الإجمالية (قبل التنازل) من 43,000,000.00 دج في 2023 لتصل إلى 49,420,000.00 دج في 2025 .

2. التحليل النوعي للعلاقة

تظهر الدراسة وجود علاقة طردية متوازنة ومتحكم فيها بين المتغيرين، ويستدل على ذلك من خلال:

- تناسب النمو: إن الزيادة في التعويضات لم تكن عشوائية، بل كانت متناسبة مع زيادة حجم المحفظة التأمينية، مما يشير إلى أن الصندوق لا يتوسع في الاكتتاب على حساب جودة المخاطر.
- كفاءة "انتقاء المخاطر" (Underwriting): يثبت استقرار نسبة الخسارة الإجمالية عند مستويات 32% إلى 33% خلال السنوات الثلاث أن الصندوق يمتلك مهارة عالية في تقييم المخاطر الفلاحية بمنطقة ورقلة قبل قبولها.

ثانياً: العلاقة بين سياسة إعادة التأمين والملاءة المالية (الاستقرار الهيكلي)

تُعد العلاقة بين سياسة إعادة التأمين (كمتغير مستقل) والملاءة المالية (كمتغير تابع) علاقة استراتيجية تضمن الاستقرار الهيكلي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بورقلة. وتُوصف هذه العلاقة بأنها حمائية وتكاملية

1. تحليل المؤشرات (سياسة التنازل)

- ثبات نسبة التنازل : حافظ الصندوق على سياسة اكتتاب حذرة من خلال التنازل عن نسبة مستقرة تقارب 40% من إجمالي الأقساط الصادرة طوال سنوات الدراسة (سجلت 39.91% في 2023 و 39.81% في 2025).
- توزيع الأعباء التقنية : ساهم معيدو التأمين بتحمل متوسط 28% من إجمالي أعباء الحوادث سنوياً . وفي عام 2025 وحده، تحمل المعيدون مبلغ 13,615,000.00 دج من إجمالي التعويضات .

2. الأثر على الملاءة المالية (الاستقرار الهيكلي)

- حماية "وسادة الأمان" : تعمل إعادة التأمين كـ "ممتص للصدمات" المالية؛ فمن خلال تحويل جزء من التعويضات إلى المعيدين، يمنع الصندوق تآكل أمواله الخاصة عند وقوع حوادث كبرى.
- تعزيز الاستقلال المالي : ساهمت هذه الحماية في نمو الأموال الخاصة لتصل إلى 189,968,000.00 دج في نهاية 2025 .
- تحسين نسب التغطية : بفضل هذه السياسة، ارتفع مؤشر الملاءة (الأموال الخاصة / إجمالي الأصول) من 58.23% في 2023 إلى 71.84% في 2025.

طبيعة العلاقة: ارتباط طردي

- تراكم الفوائض : تظهر البيانات أن الصندوق حقق نتائج صافية متزايدة بدأت من 35,705,000.00 دج في سنة 2023 ، وارتفعت لتصل إلى 37,458,000.00 دج في سنة 2025 .
- التحويل إلى قاعدة رأسمالية : بدلاً من توزيع هذه الأرباح، تم توجيهها لتدعيم بند "النتائج المرحلة (Report à nouveau)، مما أدى لقفزة في الأموال الخاصة من 151.6 مليون دج إلى 189.9 مليون دج خلال ثلاث سنوات.

3. العلاقة بين الربحية المحتجزة ونسبة الملاءة (القوة الرأسمالية)

تُعد العلاقة بين الربحية المحتجزة (كمتغير مستقل) ونسبة الملاءة (كمتغير تابع) حبر الزاوية في بناء القوة الرأسمالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بورقلة للفترة (2023-2025). (وُتُوصف هذه العلاقة بأنها علاقة تراكمية إيجابية قوية، حيث تساهم الفوائض المالية المحققة في تدعيم المركز المالي للمؤسسة).

تحليل المؤشر (النتائج الصافية المستمرة)

- استمرارية الربحية: نجح الصندوق في تحقيق نتائج صافية إيجابية ومتنامية طوال فترة الدراسة .
- تطور المبالغ: بلغت النتيجة الصافية 35,705,000.00 دج في سنة 2023 ، وارتفعت لتصل إلى قرابة 37,458,000.00 دج في سنة 2025 .
- كفاءة التسيير: تعكس هذه الأرقام قدرة الصندوق على توليد فوائض مالية من نشاطه التقني والاستثماري بشكل منتظم .

الأثر المالي (تراكم الأموال الخاصة)

- سياسة الاحتجاز: اتبع الصندوق سياسة مالية تعتمد على احتجاز الأرباح وتحويلها إلى بند "نتائج مرحلة " (Report à nouveau) بدلاً من توزيعها بالكامل .
- القفزة الرأسمالية: أدى هذا التراكم إلى زيادة إجمالي الأموال الخاصة من 151,610,000.00 دج في سنة 2023 إلى 189,968,000.00 دج في سنة 2025 .
- تعزيز الاحتياطيات: ساهمت هذه السياسة في بقاء الاحتياطيات ثابتة عند 15,000,000.00 دج مع نمو الكتلة الإجمالية للأموال الخاصة .

4. العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية والالتزامات التقنية (كفاءة الوفاء)

تمثل العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية (كمتغير مستقل) والالتزامات التقنية (كمتغير تابع) مؤشراً حيوياً لقياس كفاءة الوفاء الفوري بالتعويضات في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بورقلة . وتكشف الدراسة التطبيقية للفترة (2023-2025) عن علاقة عكسية مؤقتة تستوجب التحليل المالي الدقيق لضمان الاستدامة .

تحليل المؤشر (عجز التدفقات التشغيلية)

- تسجيل العجز : سجل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (الفئة A) عجزاً قدره -2,833,000.00 دج في نهاية سنة 2025 .
- أسباب الفجوة : يعود هذا العجز إلى أن المدفوعات النقدية الفعلية (التعويضات والمصاريف) تجاوزت التحصيلات النقدية من الأقساط خلال نفس الدورة .
- الفرق المحاسبي : يظهر هنا التناقض بين الربحية المحاسبية (التي بلغت 37.4 مليون دج) والسيولة الفعلية، وهو ما يعرف بـ "الفجوة الزمنية" في التحصيل .

الأثر على كفاءة الوفاء (السيولة الفورية)

- استنزاف الخزينة : أدى هذا العجز التشغيلي إلى ضرورة السحب من "الخزينة المتراكمة" لتغطية الالتزامات الجارية .
- تراجع الرصيد النقدي : سجلت الخزينة تغيراً سالباً إجمالياً بقيمة -2,400,000.00 دج، مما أدى لانخفاض رصيد آخر المدة من 25,800,000.00 دج إلى 23,400,000.00 دج .
- القدرة على الوفاء : رغم العجز، لا يزال رصيد الخزينة (23.4 مليون دج) يغطي أكثر من نصف الالتزامات التقنية الصافية، مما يضمن استمرار الدور الحمائي للفلاحين دون انقطاع .

المطلب الثالث : مناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة

بناءً على المؤشرات المالية والتقنية المستخرجة من القوائم المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بورقة للفترة الممتدة من 2023 إلى 2025، يتم فيما يلي اختبار صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة:

1. اختبار الفرضية الرئيسية: دور التأمين في مواجهة المخاطر الفلاحية

- نص الفرضية: "يساهم التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الفلاحية والتقليل من آثارها السلبية."
 - الإثبات من الواقع التطبيقي:
 - أظهرت الدراسة استقرار معدل الخسارة (S/P) عند مستويات تقنية ممتازة، حيث سجل 35.77% في 2023 ، و 36.57% في 2024 ، و 37.32% في 2025 (بناءً على جدول نتائج 2025) .
 - تشير هذه النسب إلى أن الصندوق يمتص الصدمات الناتجة عن الحوادث الفلاحية من خلال دفع تعويضات بلغت 35,805,000.00 دج في سنة 2025 وحده، مما يضمن استمرارية النشاط الإنتاجي للفلاحين .
 - النتيجة :
- هذه الفرضية مقبولة، حيث أثبتت البيانات قدرة التأمين على تغطية الأضرار مع الحفاظ على التوازن التقني للمؤسسة .

2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: فعالية آليات الحماية (إعادة التأمين)

- نص الفرضية: "يعتمد التأمين الفلاحي على مجموعة من الآليات التي تساهم في حماية النشاط الفلاحي من المخاطر."
- أثبتت الدراسة اعتماد الصندوق القوي على إعادة التأمين كآلية أساسية لتوزيع المخاطر، حيث استقر معدل التنازل عند حوالي 41% (سجل 41.15% في 2025) .

الفصل الثاني دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ورقة 2023-2025

ساهم معيدو التأمين في تحمل جزء معتبر من التعويضات بلغ 13,615,000.00 دج في عام 2025، مما حمى الأموال الخاصة للصندوق من التآكل .

• النتيجة :

هذه الفرضية مقبولة، حيث تعمل آلية إعادة التأمين كصمام أمان يحمي استدامة التعويضات .

3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية: التعرض للمخاطر وأثرها السلبي

• نص الفرضية: يتعرض القطاع الفلاحي إلى مجموعة من المخاطر الطبيعية والاقتصادية التي تؤثر سلباً على الإنتاج الفلاحي

تجسدت صحة هذه الفرضية من خلال تحليل "أعباء الحوادث والتعويضات" الموثقة في القوائم المالية للصندوق، حيث سجلت الدراسة تدفقات تعويضية متزايدة بدأت من 43,000,000.00 دج في سنة 2023 لتصل إلى 49,420,000.00 دج في نهاية سنة 2025 .

تعكس هذه الأرقام المتصاعدة حجم الأضرار المادية التي لحقت بالثروة النباتية والحيوانية والعتاد الفلاحي في منطقة ورقلة نتيجة مخاطر طبيعية (كالعواصف الرملية، الجفاف، والفيضانات) وأعطال تقنية (كعطب المضخات وشبكات الري) . إن القيمة المالية المرتفعة لهذه التعويضات تبرهن على التأثير السلبي المباشر لهذه المخاطر على استقرار مداخيل الفلاحين وقدرةهم على تحديد طاقاتهم الإنتاجية .

تأسيساً على حجم الخسائر المادية الموثقة، فإن الفرضية الثانية مقبولة تماماً؛ حيث أثبتت لغة الأرقام أن القطاع الفلاحي يواجه تهديدات حقيقية ومتعددة الأبعاد تؤدي إلى نزيف مالي في الوحدات الإنتاجية، وهو ما يستوجب وجود نظام تأميني لترميم هذه الآثار السلبية

4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: العلاقة بين التأمين والتقليل من المخاطر

- نص الفرضية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأمين الفلاحي والتقليل من المخاطر الفلاحية."
- الإثبات من الواقع التطبيقي:
 - كشفت مصفوفة العلاقة أن كل 1 دج من الأقساط المكتسبة يقابله تحكم في التعويضات بنسبة تقل عن 38%، مما يعني وجود ارتباط إيجابي بين نمو النشاط (المتغير المستقل) واستقرار الأداء المالي (المتغير التابع).
 - ارتفعت الأموال الخاصة لتصل إلى 189,968,000.00 دج في 2025 ، مما وفر هامش أمان مالي ضخم يغطي الاحتياطيات التقنية بأكثر من أربعة أضعاف .
- النتيجة :

هذه الفرضية مقبولة، حيث أثبتت المؤشرات أن توسع التغطية التأمينية أدى إلى زيادة القدرة الوفاء للصندوق وتقليل أثر المخاطر المالية والتقنية .
- من خلال الدراسة التطبيقية لـ CRMA ورقلة، ثبت أن التأمين الفلاحي لا يكتفي فقط بتعويض الخسائر، بل يعمل كأداة مالية استراتيجية تحقق التوازن بين نمو الإنتاجية واستدامة الملاءة المالية، مما يؤكد دوره المحوري في دعم القطاع الفلاحي بالمنطقة .

خلاصة الفصل

أثبتت الدراسة التطبيقية أن الصندوق يتمتع بوضعية مالية متينة وملاءة مرتفعة جداً، حيث تغطي أمواله الخاصة التزاماته التقنية بأكثر من أربعة أضعاف في عام 2025. كما أظهر التحليل أن سياسة إعادة التأمين المتوازنة ونمو رقم الأعمال يعكسان زيادة الوعي التأميني لدى فلاحي المنطقة، مما يجعل الصندوق أداة فعالة في امتصاص الصدمات المالية وضمان استمرارية الدورة الإنتاجية

الختمة

تعد هذه الدراسة محاولة علمية لتقييم دور التأمين الفلاحي كأداة استراتيجية لإدارة المخاطر في البيئة الصحراوية. وقد خلص البحث من خلال تحليل القوائم المالية للصندوق الجهوي بورقلة إلى أن التأمين ليس مجرد إجراء تعاقدي، بل هو صمام أمان اقتصادي يضمن استقرار الدورة الإنتاجية للفلاحين .

أثبتت النتائج أن الصندوق يتمتع بمركز مالي "فائق الأمان"، حيث ارتفع مؤشر الملاءة المالية ليتجاوز **71%** في عام 2025 ، مما يعزز الثقة في قدرته على الوفاء بالتزاماته حتى في حالات الكوارث الكبرى . كما أظهرت الدراسة فعالية نظام الحماية الثنائي بين الصندوق ومعيدي التأمين، والذي ساهم في امتصاص الصدمات المالية والحفاظ على توازن الأداء الفني بنسبة خسارة مستقرة حول **32%**. إن هذا الاستقرار المالي هو الذي مكّن الصندوق من أداء دوره الحمائي بضخ تعويضات متزايدة في السوق الفلاحية بلغت قرابة **49.4 مليون دج** في نهاية فترة الدراسة 1.

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالأداء المالي والاستقرار (الملاءة)

- **القوة الرأسمالية:** حقق الصندوق وضعية مالية "فائقة الأمان"، حيث ارتفع إجمالي الأموال الخاصة من **151.6 مليون دج** في 2023 إلى **189.9 مليون دج** في 2025 .
- **مؤشر الملاءة:** سجلت الدراسة قفزة في استقلال الصندوق المالي، حيث ارتفعت نسبة الملاءة من **58.23%** لتصل إلى **71.84%**، مما يعكس مركزاً مالياً صلباً يتجاوز المعايير الدنيا لقطاع التأمين .
- **تغطية الالتزامات:** وصلت نسبة تغطية الأموال الخاصة للاحتياطيات التقنية إلى **4.49 مرة** في نهاية 2025، مما يضمن قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته تجاه الفلاحين حتى في أصعب الظروف .

2. النتائج المتعلقة بالدور الحمائي والتعويضات

- **جبر الأضرار المادية:** ساهم الصندوق بفعالية في امتصاص الصدمات المالية للفلاحين من خلال ضخ تعويضات متزايدة بلغت ذروتها بـ **49.4 مليون دج** في سنة 2025 .
- **التحكم التقني:** أثبتت النتائج استقرار نسبة الخسارة الإجمالية حول معدل **32%**، مما يدل على كفاءة الصندوق في إدارة المخاطر وانتقائها بشكل علمي .

- دعم الاستمرارية: مكنت التعويضات المدفوعة الفلاحين من إعادة الاستثمار وتحديد دورتهم الإنتاجية، خاصة في مواجهة أعطال المضخات والأضرار الكهربائية الشائعة في المنطقة .

3. النتائج المتعلقة بآليات إدارة المخاطر (إعادة التأمين)

- صمام الأمان الخارجي: أظهرت الدراسة اعتماد الصندوق على سياسة إعادة تأمين حذرة ومتوازنة، حيث يتم التنازل عن حوالي 40% من الأخطار لجهات خارجية .
- تقاسم الأعباء: ساهم معيدو التأمين في تحمل ما متوسطه 28% من إجمالي أعباء الحوادث سنوياً، مما حمى توازن الصندوق المالي ومنع تآكل أصوله الصافية .

4. النتائج المتعلقة بواقع النشاط والوعي التأميني

- نمو الإقبال: سجل رقم الأعمال (الأقساط الصافية) زيادة مطردة من 85.5 مليون دج إلى قرابة 96 مليون دج، مما يعكس تحسناً تدريجياً في وعي الفلاحين بأهمية التغطية التأمينية .
- التحول الرقمي والحاسبي: أكدت الدراسة نجاعة استخدام البرمجيات المحاسبية (مثل برنامج Excel و Logitip) في استخراج مؤشرات دقيقة ساهمت في تحسين جودة اتخاذ القرار المالي داخل الصندوق .

التوصيات

- في ضوء النتائج المتوصل إليها، نقترح مجموعة من التوصيات لتعزيز دور التأمين الفلاحي:
- تعزيز الوعي التأميني: تكثيف الحملات التحسيسية الميدانية للتعريف بمنتجات التأمين الفلاحي، خاصة في المناطق النائية بورقلة، لتقليص الفجوة بين الفلاحين والصندوق .
 - رقمنة الخدمات التأمينية: ضرورة تطوير منصات إلكترونية تتيح للفلاحين التصريح بالحوادث ومتابعة ملفات التعويض عن بُعد لتقليل الآجال الزمنية .

- **تطوير منتجات متخصصة:** استحداث عقود تأمينية تتناسب مع الخصوصية المناخية للجنوب الجزائري، مثل التأمين ضد الجفاف الحاد أو العواصف الرملية العنيفة التي تؤثر على إنتاج النخيل .
- **دعم الدولة للأقساط:** تفعيل دور الدولة في دعم أقساط التأمين الفلاحي لتشجيع صغار المزارعين على الانخراط في النظام التأميني، مما يقلل من الأعباء المباشرة على ميزانية الدولة عند وقوع الكوارث .
- **تحسين سياسة التحصيل:** العمل على إيجاد آليات مرنة لتحصيل الأقساط تتوافق مع المواسم الفلاحية ودورات دخل الفلاح لضمان استدامة السيولة التشغيلية .

آفاق الدراسة

تفتح هذه المذكرة المجال أمام دراسات مستقبلية أكثر عمقاً في التخصصات التالية:

1. **التأمين التكافلي الفلاحي:** دراسة إمكانية تطبيق نموذج التأمين التكافلي في الصناديق الفلاحية كبديل متوافق مع الشريعة، مما قد يزيد من إقبال الفلاحين.
2. **الأثر الاقتصادي الكلي:** قياس مدى مساهمة التعويضات الفلاحية في استقرار الأمن الغذائي الوطني على المدى الطويل.
3. **التكنولوجيا المالية (FinTech):** دراسة أثر استخدام تقنيات "البلوكشين" أو الاستشعار عن بُعد في تقدير الأضرار الفلاحية بدقة وسرعة فائقة.
4. **التغير المناخي:** تحليل أثر التغيرات المناخية المتسارعة في الصحراء الجزائرية على استدامة نماذج إعادة التأمين الحالية.

المراجع

1. الكتب والمؤلفات:

- أبي الفضل هاني ابن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري: ذكر في سياق تأمين الأسعار والحبوب .
- قاموس وبستر (Webster Dictionary) استخدم لتعريف مفهوم المخاطر لغوياً .

2. الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

- سريدي صهيب وبن زعزع رابح: (2021) دور التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الفلاحية - دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية برج بوعرييج"، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي .
- رميسة خليل: (2012-2013) تأمين الأخطار الفلاحية، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي"، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي .
- مصطفى إنساعد ومحمد أمين تمار: (2017-2018) دور التأمين في إدارة المخاطر الفلاحية"، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة .
- بن عزة إكرام: (2023) إجراءات التعويض وتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بتلمسان - باقة التأمين ثقة نموذجاً .

3. المقالات والمجلات العلمية:

- بوراس فاطمة ومراد محفوظ: (2021) إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر - دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهيدي تيارت"، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 16، العدد 02 .
- مكرسي لمياء وبوعكاز هاجر: (2023) دراسة حول كفاءة استغلال الموارد في القطاع الفلاحي في الجزائر والتبعية الغذائية .
- Zenkhri وآخرون: (2014) أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أنظمة الإنتاج الواحاتية، منشورة في مجلة (New Medit قواعد بيانات Scopus).

4. النصوص التشريعية والوثائق الرسمية:

- الأمر 72.64 المؤرخ في 1972/12/20: المتعلق بحماية الأملاك والأشخاص في العالم الريفي .
- المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1 أبريل 1995: المحدد للقانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية .
- القرار رقم 63 المؤرخ في 11 مارس 1996: الصادر عن وزير الفلاحة والمتعلق بالنظام الداخلي النموذجي .
- المرسوم التنفيذي رقم 99/273 المؤرخ في 30 أبريل 1999: المعدل والمتمم لتسمية الصناديق الجهوية .
- الوثائق الداخلية لـ CRMA ورقلة: التقارير المالية، الميزانيات، وجدول تدفقات الخزينة للفترة 2023-2025 .

5. المراجع الأجنبية :

- **CNMA (2022):** *Rapport annuel d'activité et perspectives de développement du secteur des assurances agricoles en Algérie.*
- **Gollier, C. (2005):** *L'économie du risque et de l'assurance*, Edition Economica, Paris.
- **OCDE (2011):** *Gestion des risques dans l'agriculture : Une approche intégrée*, Éditions OCDE.
- **Zenkhri, S. et al. (2014):** "Impact du PNDA sur les systèmes de production oasiens", *Journal New Medit*, (Scopus Database).
- **World Bank (2016):** *Agricultural Risk Management in Algeria: Assessing the Role of Crop Insurance.*

الملاحق

CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE DE OUARGLA

ENTREPRISE REGIE PAR LA LOI DU 04 JUILLET 1900

AGREE PAR ARRETE D U MINISTERE DE L'ECONOMIE NATIONALE

EN DATE DU 27 AVRIL 1964 PUBLIE AU J O R A D P N° 64 DU 7 AOUT 1964

SIEGE 24, BOULEVARD VICTOR HUGO – ALGER

**DOMMAGES
ELECTRIQUES**

EXERCICE/ 2026 _

MONTANT :

QUITTANCE D'INDEMNITE DE SINISTRE

Je soussigné _____, demeurant à _____, agissant pour le compte de (1) _____, reconnais avoir reçu de la Caisse d'Assurances Mutuelles Agricoles, par les mains de _____ la somme de _____, montant de l'indemnité me revenant par suite des dommages causés par _____ le _____ aux biens assurés par la police n° _____ en date du _____.

Au moyens de ce paiement, je déclare tenir quitte et décharge ladite Caisse de toutes ses obligations relativement au dit sinistre, et rencontre expressément à toutes réclamations ultérieures

A _____ le _____

Bon pour quittance de la somme de (2) _____

(1) Indiquer pour le compte de qui ont agit.

(2) Le Signataire doit écrire en toutes lettres l montant de l'indemnité allouée.

(3) L'assuré ne sachant signer, fera une croix en présence de deux témoins qui signeront pour lui et dont les noms, prénoms, résidences et qualité seront mentionnés en regard

Réglé par Chèque n° : en date du ...

(Signature) (3)

C - 3590



BL ZONE INDUSTRIELLE

1

Date édition: 13/04/2026

09:03

POLICE D'ASSURANCE

Réseau d'irrigation en exploitation

Identification du contrat

Assuré: [REDACTED]
Adresse: HASSI BEN BADELLAH OUARGLA

Pour compte:

Date d'effet	Date Expiration	Date Souscription	Flotte
25/11/2025	24/11/2026	25/11/2025	

Garanties

Garantie	Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nette
08.135-03 » Incendie sur Groupe moto-pompe électrique	600,000.00	2,400.00			2,400.00
08.230-02 » Explosion liée aux équipements d'irrigation, électrique	600,000.00	1,800.00			1,800.00
08.330-11 » Tempête liée aux équipements d'irrigation, électrique et	300,000.00	900.00			900.00
09.510-01 » Bris de machine lié aux équipements d'irrigation, élect	600,000.00	2,400.00			2,400.00
09.530-02 » Dommages électriques électroniques sur équipements élect	600,000.00	3,000.00			3,000.00
13.101-11 » Recours des tiers et des voisins réseau d'irrigation	1,000,000.00	1,000.00			1,000.00

Prime nette: 11,500.00
Réduction:
Majoration:

Complément 500.00
Tva 2,280.00
Timbre Dim 60.00

Net à payer:
14,340.00

L'Assuré (lu et approuvé)



أنا أصرح بموافقتي على قبول القيام بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الخاصة بي في إطار القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

Contrat établi le: 25/11/2026



CRMA DE OUARGLA
CODE A0052

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقلة

CAISSE RÉGIONALE DE MUTUALITÉ AGRICOLE DE OUARGLA
Capital social de la CNMA : 10 MILLIARDS DE DINARS / Agrément N° 60 DU 14 JUILLET 2011
Assurances Toutes Branches

N.Ref: 72/25

Ouargla le 19/10/2020

A/MERSOUT BENAMAR
EXPERT AGRICOLE

OBJET : ORDRE DE SERVICE (VISITE DE RISQUE)

Monsieur :

Nous avons l'honneur de vous demander de procéder à
La visite de risque pour [REDACTED].

Veuillez agréer Monsieur nos salutations distinguées.

SERVICE PRODUCTION

بإمر محمد الصالح
رئيس مصلحة الإنتاج



Bureaux Locaux

Touggourt
Hassi Messaoud
Nezla
Naugueur (Taibet)
Hedjira

TEL : 0660 99 50 5

B.P 465. Souk-Essebt. Ouargla
Tél: 029.70.93.01 -Fax: 029.70.94.59
e-mail: crma_ouargla@yahoo.fr

Compte bancaire auprès BNA
001 00946 030000 081 330
Compte CCP
380376 Clé 68